الجمهورية اليمنية

وزارة المياه والبيئة

الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف

بسم الله الرحمن الرحيم

الخطة الاستراتيجية للهيئة

(المرحلة الأولى)

1444 -1447

ربيع أول 1444هـ

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
المقدمة	2
مدخل	3
الملخص التنفيذي	4
الرؤية والرسالة والقيم	6
تحليل الوضع القائم – الجانب التشغيلي	6
وضع المشاريع القائمة	48
الجانب المالي	49
الجانب المؤسسي	53
الجو انب البيئية	55
نقاط القوة والضعف	57
الفرص والتهديدات	60
توصيات محضر المتابعة والتقييم للخطة الفرعية للقطاع	61
الأهداف الاستر اتيجية للهيئة	62
بطاقة الأداء المتوازن	66
المخاطر	75
الأولويات	76
المتابعة والتقييم	77
ختاماً	78

مقدمة:

انطلاقاً من قول الله عزوجل: "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" وقول رسوله الكريم صلى الله عليه وآله وسلم "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه"، وبناءً على الموجهات العامة من قائد الثورة السيد/ عبدالملك بدرالدين الحوثي حفظه الله في إعطاء الاولوية في تقديم الخدمات الأساسية ومنها المياه للمجتمعات الريفية كون الاستقرار الريفي من أهم عوامل النهوض الاقتصادي وذلك من خلال تنفيذ المشاريع الخدمية التي تعمل على هذا الاستقرار، وعلى توجيهات رئيس المجلس السياسي الأعلى المشير/ مهدي المشاط والتي تقضي في زيادة نسبة التغطية في الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة ومنها خدمات المياه والصرف الصحي، وكذا توجيهات قياده وزارة المياه والبيئة بالعمل على تقديم خدمات تنموية مستدامة في مجال المياه والاصحاح البيئي بما يتو افق مع توجيهات قائد الثورة ورئيس المجلس السياسي الأعلى، وبما يحقق الفائدة المرجوة من تلك المشاريع والتدخلات بحيث تلامس احتياجات المواطنين الأساسية ويكون لها أثر ملموس في تلبية تلك الاحتياجات.

وإدراكاً من قيادة الهيئة لحجم التحديات التي تواجه قطاع المياه والإصحاح البيئي في المناطق الريفية، سعت عبر فريق من كوادر الهيئة ذوي الخبرة والكفاءة، إلى وضع خطة استراتيجية لمدة أربع سنوات، تضمنت تنفيذ عدد من الأهداف الرئيسية والفرعية، وبشكل ينسجم مع التوجهات الحكومية والرؤية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة ومعايير الاستجابة الإنسانية، ووضعت الحلول والمعالجات اللازمة للحد من تأثير التحديات القائمة، وصولاً إلى تحقيق رؤية ورسالة الهيئة كجهة مسؤولة عن توفير إمدادات المياه وخدمات الإصحاح البيئي في المناطق الريفية.. وقد حرصنا في الهيئة بالنهوض بهذا القطاع الهام الذي يلامس احتياجات ما نسبته 75% من عدد سكان الجمهورية اليمنية فقد تم وضع الهدف الرئيسي لهذه المرحلة رفع نسبه التغطية الحالية وذلك من خلال وضع خطة استراتيجية تلبي الموجهات العامة للقيادة الثورية والسياسية وكذا آمال وتطلعات أبناء المجتمعات الريفية، وتتناسب مع حجم التحديات والصعوبات الماثلة أمام القطاع والحلول والمعالجات المطلوبة للحد من تأثيراتها.

سائلين من الله التوفيق والسداد، وآملين حصول الدعم الكامل من قيادة الوزارة والحكومة والقيادة السياسية للهيئة في تحقيق استراتيجيتها لما فيه مصلحة المواطن اليمني.

مدخل

تأتي اليمن ضمن قائمة الدول الأقل نمواً حالياً نتيجة العدوان والنزاعات والحروب التي اندلعت عام 2015 وما زالت مستمرة، وكذا حالة عدم الاستقرار التي عانت منها البلاد خلال الفترة من 2011 حتى 2015م. وفي ظل ظروف حرجة كهذه باتت اليمن تعيش حالة طوارئ مستمرة، وتواجه العديد من المشاكل في عدد من الجوانب، والتي من ضمنها قطاع المياه والإصحاح البيئي، حيث توقف تنفيذ المشاريع في مجال خدمات المياه والإصحاح البيئي المقدمة للمواطنين -بشكل شبه كلي- نتيجة توقف الدعم الحكومي وتراجع دعم المانحين إلى أدنى مستوياته، يأتي ذلك في ظل تدني نسبة التغطية لهذه الخدمات (حوالي 30.6% لخدمات المياه، 26.5% لخدمات الصرف الصحي)، وتدني المستوى المعيشي للمواطنين، وارتفاع أسعار المحروقات وتكاليف التشغيل. بالإضافة إلى حركة النزوح الداخلي التي حصلت نتيجة الحرب الدائرة منذ 8 سنوات والتي نتج عنها نزوح أكثر من 3,000,000 نسمة، والأضرار الناتجة عن السيول سنوياً، أضف إلى ذلك تضرر عدد (85) مشروعاً لإمدادات المياه بشكل مباشر للقصف والتدمير الكلي أو الجزئي وتوقف نسبة كبيرة من المشاريع بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل أو عدم القدرة على صيانة مكونات المشاريع كنتيجة مباشرة للحرب، وغيرها من المسببات التي أدت إلى توقف عدد كبير من المشاريع التي كانت عاملة.

وكما هو معلوم بالنسبة للحالة في الريف اليمني فإن هناك الكثير من التحديات التي تحول دون توفير إمدادات المياه وخدمات الإصحاح البيئي منها:

1- شحة الموارد المائية المتاحة، ومحدودية الأحواض المائية التي يتم الاعتماد عليها في تزويد المواطنين بالمياه نتيجة الوضع الجيولوجي والهيدروجيولوجي المعقد.
2- طبيعة التوزيع السكاني، وتشتت التجمعات السكانية.
3- ارتفاع معدل النمو السكاني (حوالي 3% سنوياً)، ما أدى إلى زيادة الطلب على خدمات المياه والإصحاح البيئي و اتساع الفجوة بين حجم الطلب والتمويلات المتاحة وتداعيات ذلك على التنمية الاقتصادية.
4- التغييرات المناخية التي نتج عنها تراجع معدلات التساقط المطري.
5- الاختلالات التشريعية القائمة حول إدارة وتشغيل المشاريع المنفذة، وضعف أداء اللجان المشغلة للمشاريع المنفذة وجمعيات مستخدمي المياه، في ظل غياب دور واضح للمجالس والسلطات المحلية في إدارة ومتابعة وتقييم أداء اللجان المشغلة، ما أدى إلى توقف العديد من المشاريع وخروجها عن الخدمة، ما يستدعي تدخل الهيئة بين الحين والآخر في إعادة تأهيل وتشغيل تلك المشاريع، ما يحد من قدرة الهيئة على التوسع في تنفيذ مشاريع إمدادات المياه وخدمات الاصحاح البيئي.

و أفضل الطرق لمواجهة كل هذه التحديات هي الاستثمار في مجال المياه والاصحاح البيئي، وتطوير التقنيات المستخدمة في تحديد مصادر المياه المأمونة والمستدامة، وخدمات إصحاح بيئي مناسبة، والذي سيولد عدداً من المنافع الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، فإتاحة الحصول على مياه الشرب النقية وخدمات الاصحاح البيئي المناسب يؤدي إلى تقليل المخاطر الصحية ويتيح الوقت للتعلم والقيام بالأنشطة الإنتاجية الأخرى فضلا عن زيادة إنتاجية القوى العاملة.

لكل ما سبق؛ وحرصاً من الهيئة على القيام بواجباتها ومسؤولياتها فقد تم وضع الهدف الرئيسي لهذه المرحلة المتمثل في رفع نسبه التغطية في المناطق الريفية إلى (37.5%) بالنسبة لمشاريع إمدادات خدمات المياه ونسبة (33.3%) لخدمات الصرف الصحي؛ وذلك من خلال وضع خطة استراتيجية مرحلية للأعوام (1444هـ - 1447هـ) وفقاً للتوجهات الحكومية ضمن الخطة الاستراتيجية للقطاع الفرعي للمياه والصرف الصحي في المناطق الريفية 1444- 1454هـ، وتلبي آمال وتطلعات أبناء المجتمعات الريفية في توفير إمدادات مياه آمنة ومستدامة وخدمات إصحاح بيئي مناسب، بتقنيات حديثة وتكلفة مناسبة، كما تم ربط هذه الاستراتيجية بأولويات الرؤية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة تغييرات الوضع الراهن إضافة الى المخاطروالتهديدات المستمرة.

وقد رسمت الاستراتيجية مساراً واضحاً للعمل من خلال مجموعة من المؤشرات ضمن بطاقة الأداء المتوازن، بهدف سهولة تقييم مستوى التقدم المحرز في تحقيق الرؤية والأهداف الاستراتيجية، ثم ترجمة هذه الأهداف إلى برامج عمل تنفيذية للاستفادة من الفرص المتاحة ومواجهة التحديات الماثلة وسرعة التجاوب معها بكفاءة وفاعلية، كما تبنت الاستراتيجية عملية تطوير موارد مائية بديلة لتقليل الفجوة بين الموارد المائية المتاحة ومعدلات الطلب عليها، وكذا التركيز على بناء القدرات ضمن أهم الأولويات لما لها من أهمية في تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتحقيق أهدافها.

وهنا نؤكد على أهمية التكامل بين الجهات المعنية ذات العلاقة وتنسيق الجهود المشتركة، والفهم المتعمق لأهمية تحسين خدمات المياه والاصحاح البيئي، والعمل على إيجاد توازن فعال بين الطلب والموارد المتوفرة، وصولاً للإدارة الفعالة لقطاع المياه والإصحاح البيئي في المناطق الريفية.

أخيراً نأمل أن يتم تفهم ما نطمح إليه من قبل الجهات المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي والشركاء والمانحين وصولاً إلى دعم هذه الاستراتيجية وتوفيركافة الامكانيات المالية والإدارية للمساهمة في نجاحها.

الملخص التنفيذي:

إدراكاً من قيادة الهيئة لحجم التحديات التي تواجه قطاع المياه والإصحاح البيئي في المناطق الريفية، سعت عبر فريق من كوادر الهيئة ذوي الخبرة والكفاءة، إلى وضع خطة استراتيجية مرحلية تكتيكية لمدة أربع سنوات نظراً لعدم استقرار الأوضاع والتغييرات المتسارعة التي تعيشها البلاد، وقد تضمنت الخطة المرحلية تنفيذ عدد من الأهداف الرئيسية والفرعية، وبشكل ينسجم مع التوجهات الحكومية والرؤية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة ومعايير الاستجابة الإنسانية، ووضعت الحلول والمعالجات اللازمة للحد من تأثير التحديات القائمة، وصولاً إلى تحقيق رؤية ورسالة الهيئة كجهة مسؤولة عن توفير إمدادات المياه وخدمات الإصحاح البيئي في المناطق الريفية.. حيث تم اعداد الخطة وفق الخطوات التالية:

1- الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية والاهداف الاستراتيجية.
2- تحليل الوضع الراهن بناءً على الرؤية الوطنية وسياسات القطاع، ومخرجات الخطة السابقة، وتم التركيزعلى الجوانب التالية:

- **الجانب التشغيلي: تم التركيز على تحديد نسبة التغطية الحالية لإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي.**
- **الجانب المالي: تم التركيز على القضايا المالية الراهنة التي ستؤثر على أعمال الهيئة خلال السنوات المقبلة ومصادر التمويل المتاحة.**
- **الجانب المؤسسي: تم التركيز على احتياجات البناء المؤسسي للهيئة مركزاً وفروعاً والتعديلات المطلوبة لاستكمال الأطر التشريعية، متمثلة في قرار إنشاء الهيئة ومبررات إعداد مسودة تعديل قرار إنشاء الهيئة واللائحة التنظيمية.**
- **اللامركزية: تم تحديد متطلبات دعم فروع الهيئة بالمحافظات مؤسسياً وفنياً وادارياً لاستكمال اللامركزية.**

3- **بناءً على تحليل الوضع القائم تم عمل التحليل الرباعي (SOWT) حيث تم إعداد مصفوفة بنقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات، وكذا اقتراح المعالجات اللازمة.**

4- **دراسة التحديات ونتائج الاستمرار في الوضع الراهن، والآثار المترتبة على عدم اتخاذ أي إجراء والاستمرار في الوضع القائم، وفقاً للجوانب الاقتصادية والبيئية والمالية والقانونية والاجتماعية.**

5- **وضع خطة تنفيذ للاستراتيجية، حيث تم صياغة الأهداف الاستراتيجية ضمن إطار بطاقة الأداء المتوازن وفق المؤشرات الرئيسية والقيم المرجعية، وتحديد قيم مستهدفة للأعوام 1444- 1447هـ.**

6- **وضع البرامج التنفيذية للخطة الاستراتيجية التي تحدد الأنشطة التنفيذية.**

7- **وضع مؤشرات الأداء لكل من الأهداف الاستراتيجية والاهداف الفرعية بالتنسيق مع الإدارات الفرعية، بشكل يمكن من تقييم مدى التقدم المحرز سنوياً في تنفيذ الاستراتيجية.**

8- **رفع الخطة لرئاسة الهيئة ومناقشتها وصولاً لإقرار الخطة واعتمادها.**

رؤية الهيئة:

ريف يمني مغطى بإمدادات المياه الآمنة والمستدامة وخدمات صرف صحي مناسب في مختلف الظروف الاعتيادية والطارئة.

رسالة الهيئة:

هيئة حكومية تسعى لتوفير إمدادات مياه آمنة ومستدامة وخدمات صرف صحي مناسب وملائم لسكان المناطق الريفية والجزر، بجودة عالية وكلفة مالية مناسبة وبوسائل وتكنولوجيا محدثة، في مختلف الظروف الاعتيادية والطارئة، بالإضافة إلى إدارة وتنسيق كافة التدخلات التنموية والطارئة في القطاع الفرعي للمياه والإصحاح البيئي في المناطق الريفية بالتعاون والشراكة مع أصحاب المصلحة.

قيم الهيئة:

1. المصداقية
2. المعرفة والابتكار
3. الشفافية
4. المسئولية
5. العمل الجماعي
6. المنهجية العلمية
7. التطوير المستمر
8. التفاعل والتواصل الفعال
9. احترام الفرد

تحليل الوضع القائم:

الجانب التشغيلي:

نفذت الهيئة المسح الميداني الشامل لمشاريع المياه والاصحاح البيئي لجميع محافظات الجمهورية خلال الأعوام 2010-2011م مع شركاء القطاع بتمويل ودعم فني من: السفارة الهولندية، مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية، الصندوق الاجتماعي للتنمية، اليونيسيف، ومشروع الاشغال العامة. ومن خلال تحليل بيانات المسح للمشاريع العاملة فقد بلغت نسبة تغطية سكان الريف بإمدادات المياه 34% وخدمات الصرف الصحي 26%، وفيما يلي خلاصة بنتائج المسح الميداني الشامل لإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي لعام 2010-2011 وفقاً لما ورد في تقرير المسح النهائي:

الكود	اسم المحافظة	عدد سكان الريف 2010	مشاريع المياه المنفذة			مشاريع المياه العاملة			مشاريع المياه غير العاملة			الإصحاح البيئي	
			عدد المشاريع	عدد المستفيدين	النسبة	عدد المشاريع	عدد المستفيدين	النسبة	عدد المشاريع	عدد المستفيدين	النسبة	تغطية المشاريع	النسبة الكلية
11	اب	2,069,238	413	1,380,715	66.7%	343	1,050,575	50.8%	70	330,140	16.0%	45.2%	30.2%
12	ابين	379,571	132	244,101	64.3%	79	154,288	40.6%	53	89,813	23.7%	52.3%	33.6%
13	الامانة	47,400	8	8,974	18.9%	4	1,400	3.0%	4	7,574	16.0%	0.0%	0.0%
14	البيضاء	552,710	262	291,851	52.8%	110	123,594	22.4%	152	168,257	30.4%	55.6%	29.4%
15	تعز	2,187,498	394	1,127,819	51.6%	315	790,593	36.1%	79	337,226	15.4%	55.8%	28.8%
16	الجوف	454,275	186	116,431	25.6%	122	75,491	16.6%	64	40,940	9.0%	42.1%	10.8%
17	حجة	1,578,093	143	366,182	23.2%	105	197,996	12.5%	38	168,186	10.7%	28.9%	6.7%
18	الحديده	1,644,642	259	651,038	39.6%	218	544,505	33.1%	40	106,533	6.5%	63.0%	24.9%
19	حضرموت	650,910	422	566,247	87.0%	336	511,966	78.7%	86	54,281	8.3%	60.6%	52.7%
20	ذمار	1,347,470	371	400,302	29.7%	251	252,054	18.7%	120	148,248	11.0%	46.3%	13.8%
21	شبوه	466,699	432	352,040	75.4%	354	283,180	60.7%	78	68,860	14.8%	36.9%	27.8%
22	صعده	692,500	53	79,392	11.5%	31	40,371	5.8%	22	39,021	5.6%	42.1%	4.8%
23	صنعاء	1,052,616	501	575,017	54.6%	309	323,956	30.8%	192	251,061	23.9%	32.4%	17.7%
25	لحج	777,394	220	383,727	49.4%	149	226,822	29.2%	68	156,905	20.2%	58.4%	28.8%
26	مارب	243,387	162	102,495	42.1%	116	76,775	31.5%	46	25,720	10.6%	69.0%	29.1%
27	المحويت	540,010	143	269,265	49.9%	124	252,568	46.8%	19	16,697	3.1%	31.4%	15.7%
28	المهره	60,470	120	83,748	138.5%	73	51,706	85.5%	47	32,042	53.0%	75.6%	75.6%
29	عمران	857,726	537	544,089	63.4%	406	372,714	43.5%	131	171,375	20.0%	48.5%	30.8%
30	الضالع	480,873	162	323,726	67.3%	112	221,150	46.0%	50	102,576	21.3%	40.0%	26.9%
31	ريمه	460,029	99	104,346	22.7%	69	68,788	15.0%	30	35,558	7.7%	15.0%	3.4%
		16,543,511	5,019	7,971,505	48.2%	3,626	5,620,492	34.0%	1,389	2,351,013	14.2%	48.2%	26.0%

جدول رقم (1) يوضح نسبة التغطية لإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي حسب نتائج المسح الميداني 2010-2011

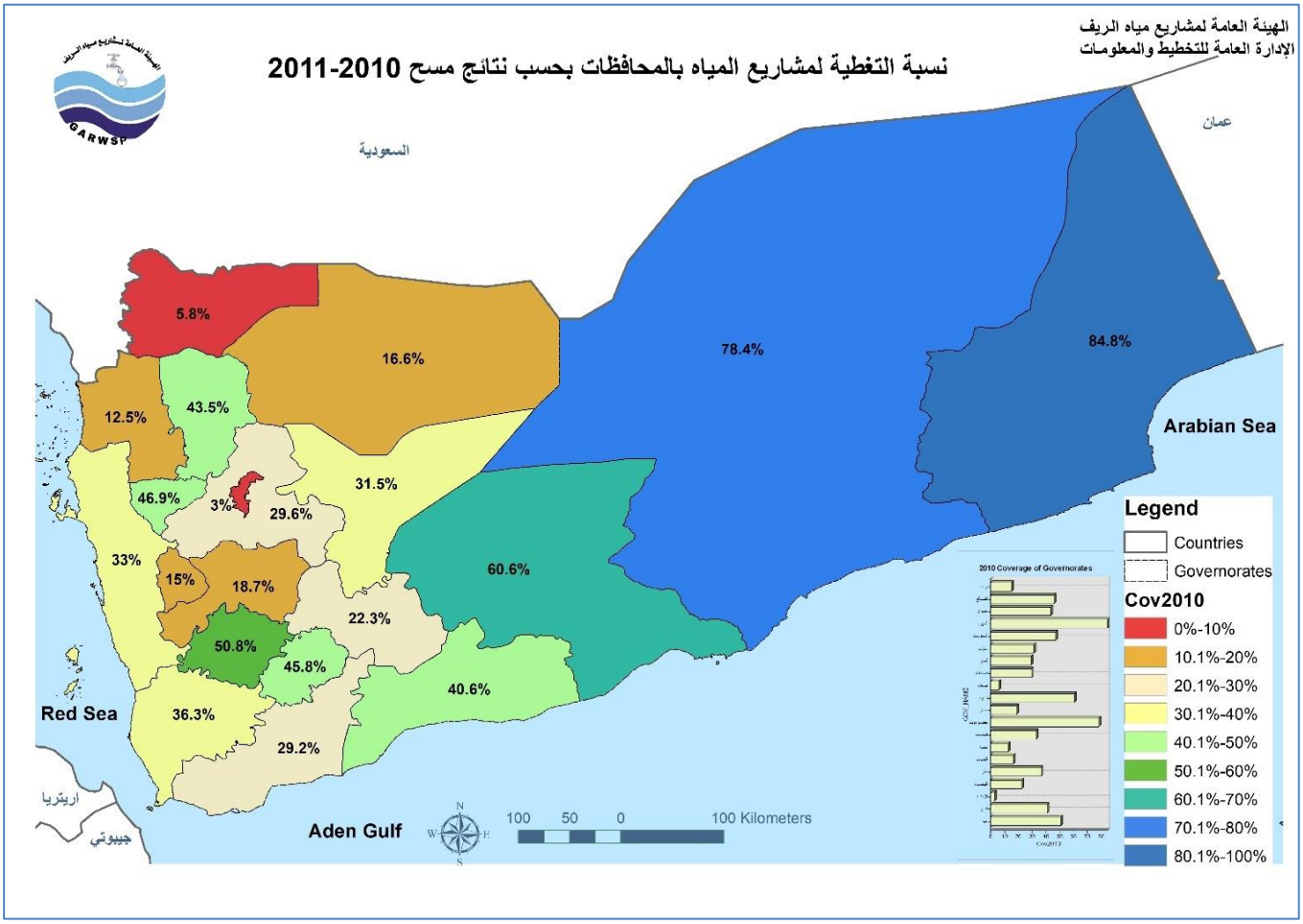

خارطة رقم (1) توضح نسب التغطية لإمدادات المياه حسب نتائج المسح الميداني 2010-2011

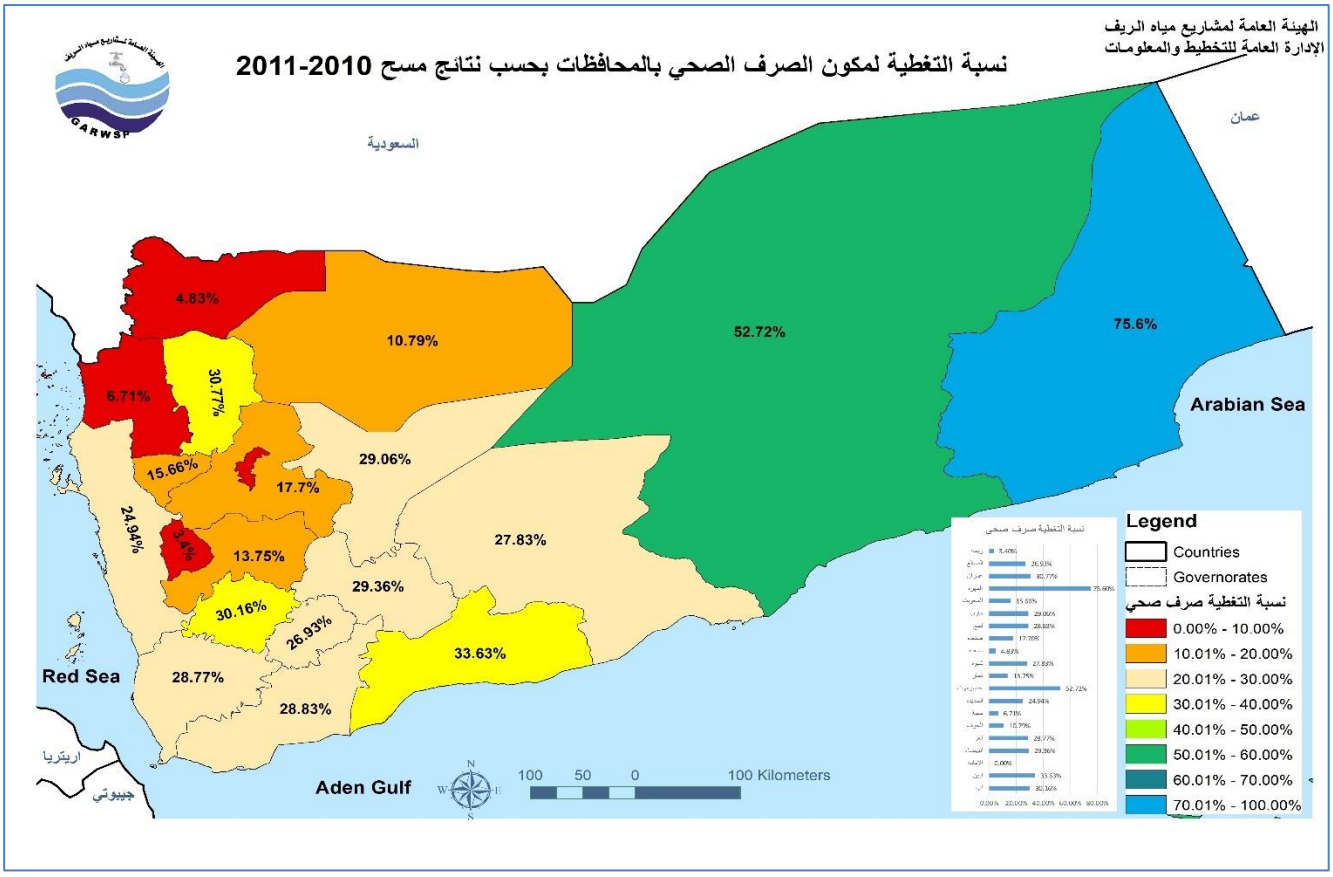

خارطة رقم (2) توضح نسبة التغطية لخدمات الصرف الصحي حسب نتائج المسح الميداني 2011-2010

ووفقاً لنتائج المسح يتضح أن نسبة المستفيدين في المناطق التي تم الوصول إليها بخدمات المياه البالغ عددهم (7,972,105) نسمة تشكل 48.2% من إجمالي المستهدفين في المناطق الريفية وبو اقع 5019 مشروعاً، إلا أنه ونتيجة لتوقف عدد (1,388) مشروعاً يستفيد منها (2,351,363) نسمة أصبح العدد الفعلي للمستفيدين الذين تصلهم خدمات مياه في (3,631) مشروعاً هو (5,620,742) نسمة، وبنسبة تغطية فعلية (34%) فيما مثلت المشاريع المتوقفة نسبة (27.7%) من إجمالي المشاريع المنفذة بو اقع (1,388) مشروعاً.

أما بالنسبة لخدمات الصرف الصحي فقد تم تقييم وضع خدمات الصرف الصحي في المناطق التي تم الوصول إليها بخدمات المياه، حيث اتضح أن 48.2% من المنازل في هذه المناطق ترتبط بصرف صحي مناسب وآمن مثل (شبكة عامة، بيارات مغلقة، حمامات جافة متصلة ببيارات مغلقة) فيما 51.8% من هذه المناطق لا ترتبط بصرف صحي مناسب.

ونظراً للظروف التي مرت بها البلاد منذ عام 2011م لم تتمكن الهيئة من القيام بتحديث بيانات المشاريع السابقة، أو إضافة المشاريع الجديدة الى قاعدة البيانات، في ظل انعدام التمويلات الحكومية بشكل عام، وتعرض مقر الهيئة للتخريب والنهب نهاية عام 2011م على وجه الخصوص.

خلال عامي 2019-2020م قامت الهيئة -بتمويل من منظمة اليونيسف- بتحديث بيانات مشاريع إمدادات المياه وخدمات الإصحاح البيئي، وإضافة التدخلات الجديدة في (12) محافظة هي (إب – البيضاء – الجوف – الحديدة – المحويت - حجة – ذمار – ريمة - صعدة – صنعاء – عمران - مأرب)، حيث تم إحصاء (629) مشروعاً جديداً لإمدادات المياه، وفقاً لما هو موضحاً في الجدول التالي:

جدول يوضح وضع المشاريع المنفذة بعد المسح الميداني 2010-2011 حتى 2020

المحافظة	اجمالي سكان الريف	اجمالي المشاريع المنفذة			المشاريع العاملة فعلياً			المشاريع التي لا تعمل		
		عدد المشاريع	عدد المستفيدين	النسبة	عدد المشاريع	عدد المستفيدين	النسبة	عدد المشاريع	عدد المستفيدين	النسبة
إب	2,904,100	19	90,318	3.1%	19	90,318	3.1%	0	0	0.0%
البيضاء	775,708	0	0	0.0%	0	0	0.0%	0	0	0.0%
الجوف	637,561	9	27,840	4.4%	9	19,300	3.0%	0	0	0.0%
الحديدة	2,308,193	59	116,223	5.0%	59	112,012	4.9%	0	0	0.0%
المحويت	757,887	59	57,883	7.6%	56	56,598	7.5%	3	1,285	0.2%
حجة	2,214,290	164	272,726	12.3%	126	188,288	8.5%	38	84,438	3.8%
ذمار	1,891,125	77	218,033	11.5%	55	115,147	6.1%	22	75,505	4.0%
ريمة	645,632	14	33,050	5.1%	12	21,050	3.3%	2	12,000	1.9%
صعدة	971,899	106	325,342	33.5%	78	180,792	18.6%	28	136,000	14.0%
صنعاء	1,477,309	60	102,551	6.9%	37	84,051	5.7%	23	18,500	1.3%
عمران	1,203,785	51	98,204	8.2%	42	50,504	4.2%	9	47,700	4.0%
مأرب	341,586	11	14,380	4.2%	11	14,380	4.2%	0	0	0.0%
الإجمالي	16,129,076	629	1,356,550	8.4%	504	932440	5.8%	125	375428	2.3%

ولم تتمكن الهيئة من تنفيذ عملية التحديث في بقية المحافظات نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية السائدة وبالتالي تم اعتماد نتائج مسح 2010-2011 لبقية المحافظات، حيث انتهت المرحلة الأولى من عملية التحديث في أبريل 2020م.

حيث يتضح من خلال نتائج التحديث لمشاريع المياه في 12 محافظة أن نسبة التغطية الفعلية انخفضت من (29.3%) في عام 2011 لتصل إلى (27.8%) في عام 2020م بنسبة انخفاض (-1.5%)

وعلى المستوى الوطني لإمدادات المياه في المناطق الريفية -في حال اعتماد نفس وضع المشاريع وفقاً لنتائج المسح الميداني عام 2011 في بقية المحافظات التي لم يشملها مشروع التحديث- انخفضت نسبة التغطية الفعلية من (34%) عام 2011 لتصل إلى (31.2%) بنسبة انخفاض بلغت (2.8%)، مع ارتفاع في إجمالي المشاريع المنفذة من (48.2%) عام 2011 إلى (50,12%) من إجمالي سكان الريف حتى إبريل 2020 وبنسبة ارتفاع حوالي (1.92%).

وبشكل عام يعزى التراجع في نسبة التغطية إلى توقف البرامج الاستثمارية الحكومية نتيجة الحرب والحصار الذي تعيشه اليمن، وكذا اشتراطات المانحين في عدم تمويل المشاريع ذات الطابع التنموي خلال الفترة الماضية.

وكما هو واضح من نتائج المسح 2011 والتحديث 2020م فإن عدد المشاريع المنفذة التي تم حصرها بلغ (5,645) مشروعاً، منها (5,566) مشروعاً في المناطق الريفية يغطي عدد (11,145,531) نسمة بنسبة (50.12%) من سكان الريف اليمني المقدرلعام 2020م، وفيما يلي توضيح لوضع هذه المشاريع في المناطق الريفية على المستوى الإجمالي:

م	وضع المشروع	عدد	عدد المستفيدين	النسبة من إجمالي مشاريع الريف	النسبة من إجمالي سكان الريف	التغطية الفعلية
1	يعمل بشكل جيد ويستخدم للشرب	3,107	6,082,085	54.6%	27.4%	27.4%
2	يعمل بشكل جزئي ويستخدم للشرب	302	539,498	4.8%	2.4%	2.4%
3	يعمل للاستخدامات المنزلية	226	222,410	2.0%	1.0%	1.0%
4	يعمل والمياه غير صالحة للشرب	69	93,546	0.8%	0.4%	0.4%
5	يعمل لأغراض زراعية	14	20,880	0.2%	0.1%	
6	يعمل ولا يستفاد منه	16	42,240	0.4%	0.2%	
7	متوقف عن العمل	1,767	4,001,872	35.9%	18.0%	
8	لم يحدث	65	143,000	1.3%	0.6%	
	الإجمالي	5,566	11,145,531	50.1%	50.1%	31.2%

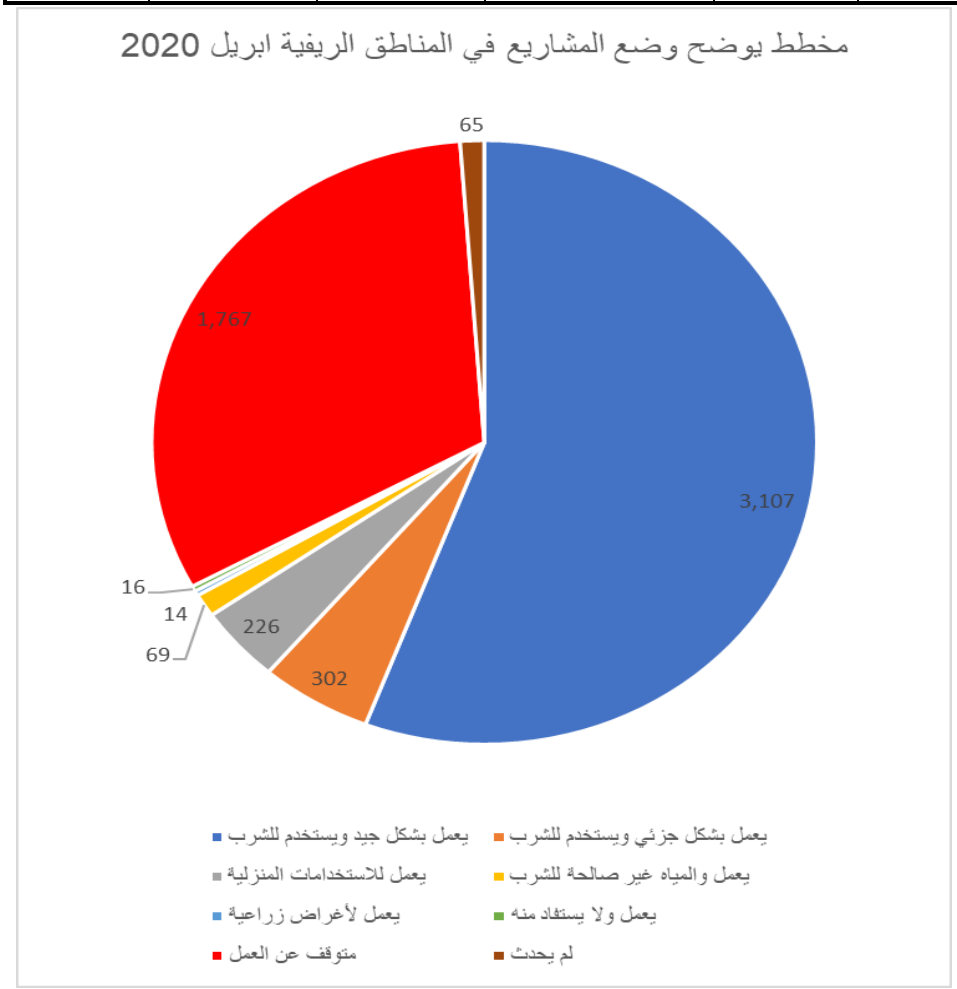

ويتضح من خلال الجدول والمخطط، أن هناك عدد (1,797) مشروعاً متوقفة عن العمل، منها (1,767) مشروعاً توقفت عن العمل لأسباب فنية واجتماعية مختلفة، و14 مشروعاً استخدمت لأغراض زراعية، و16 مشروعاً تعمل لأغراض خاصة لمتنفذين، وبالتالي في حال تم تشغيل هذه المشاريع وتحقيق الهدف منها فسيتم رفع نسبة التغطية حوالي 18,3% وسيستفيد من هذه الخطوة حوالي (4,026,992) نسمة من سكان المناطق الريفية. وهذا يتطلب تدخلاً عاجلاً من قبل الهيئة وبدعم من كافة الجهات المعنية والسلطات المحلية، وتوجيه التمويلات نحو معالجة أسباب توقف المشاريع العاملة.

وبمقارنة وتحليل النتائج الخاصة بالمسح الميداني الشامل 2010-2011، ونتائج تحديث البيانات حتى ابريل 2020 يتضح أن أكبرعامل حد من ارتفاع نسبة التغطية هو توقف المشاريع العاملة وبنسبة 27.4% من إجمالي المشاريع المنفذة،، وهذا يؤثر بشكل كبيرعلى جهود الهيئة في رفع نسبة التغطية ، فرغم إعادة تشغيل (383) مشروعاً من المشاريع التي كانت متوقفة بموجب نتائج مسح 2010-2011، واستكمال تنفيذ (629) مشروعاً جديداً خلال الفترة من 2011 حتى ابريل 2020م؛ إلا أن هناك (345) مشروعاً توقف عن العمل لأسباب مختلفة، منها (220) مشروعاً من المشاريع التي كانت عاملة بموجب نتائج مسح 2010-2011، و(125) مشروعاً من المشاريع المنفذة خلال الفترة من 2011 حتى ابريل 2020م، كل ذلك يحتم على الهيئة دراسة أسباب توقف المشاريع، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها ومنع تكراراها في المستقبل.

وفيما يخص المحافظات المشمولة بعملية التحديث فقد تم تحديد أسباب التوقف لعدد (863) مشروعاً حددت أسباب توقفها كما هو موضح في المخطط والجدول التاليين:

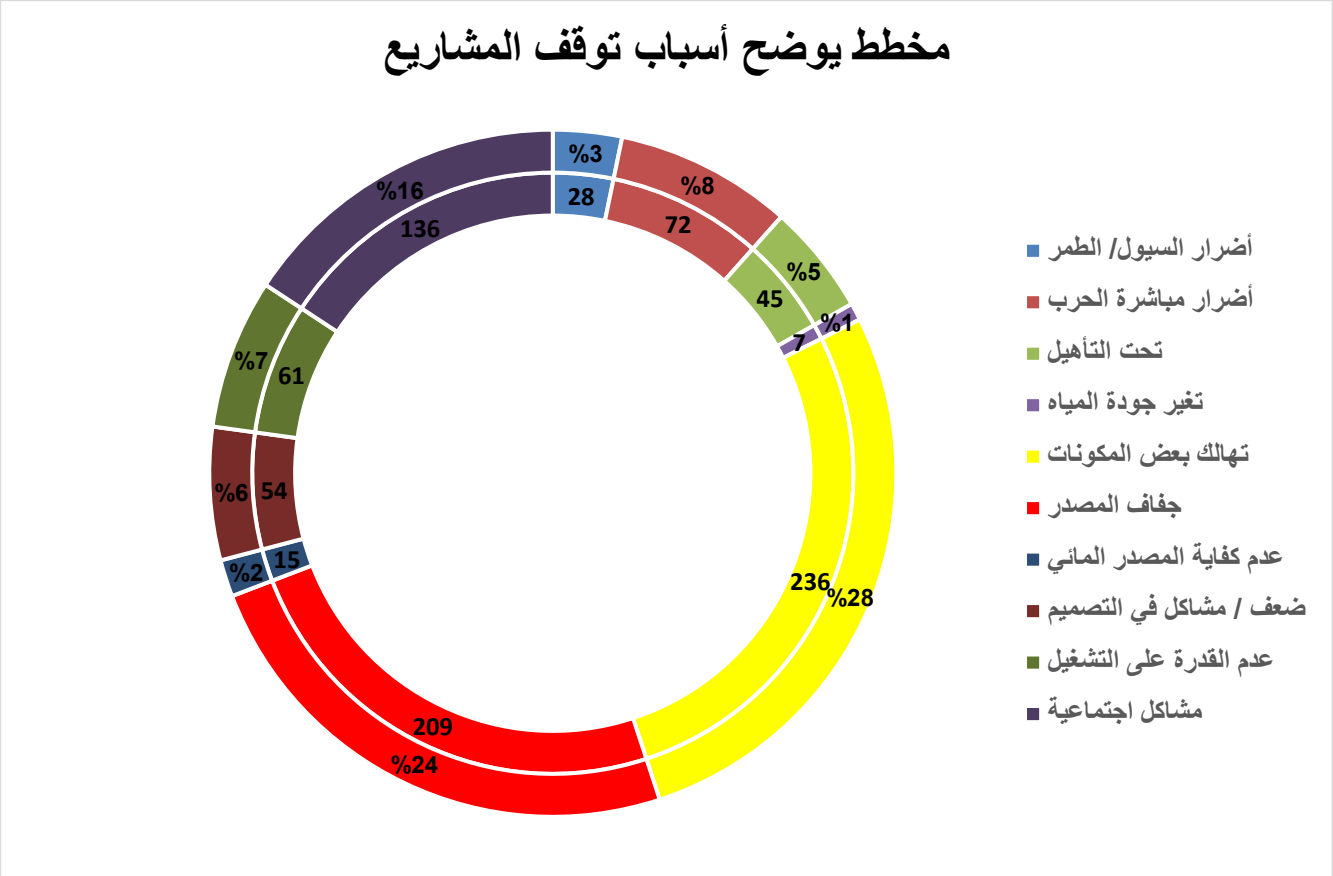

أسباب التوقف	لم يحدد	أضرار السيول/ الطمر	أضرار مباشرة الحرب	تحت التأهيل	تغير جودة المياه	تهالك بعض المكونات	جفاف المصدر	عدم كفاية المصدر المائي	ضعف / مشاكل في التصميم	عدم القدرة على التشغيل	مشاكل اجتماعية
عدد المشاريع	904	28	72	45	7	236	209	15	54	61	136
النسبة	51%	3.24%	8.34%	5.21%	0.81%	27.35%	24.22%	1.74%	6.26%	7.07%	15.76%

يتضح من الجدول والمخطط أعلاه أن أبرز أسباب توقف المشاريع هو تهالك مكونات المشاريع المنفذة وحاجتها للتأهيل بعدد (236) مشروعاً وبنسبة 27.35 % من إجمالي المشاريع المتوقفة، وهذا يدل على وجود ضعف كبير في إدارة المشاريع وعدم القيام بمهام الصيانة والتأهيل مما أثر أهم المراحل الإنمائية في المشروع وهي مرحلة الاستمرارية، فيما حل جفاف مصادر المياه في المرتبة الثانية بنسبة (24.22%) وبعدد (209) مشروعاً نتيجة الاستنزاف الجائر للمياه والحفر العشوائي قرب مصادر المياه الخاصة بالمشاريع، والسبب الثالث من أسباب التوقف كان هو مشاكل اجتماعية حيث مثل هذا السبب نسبة 15.76% وبعدد (136) مشروعاً، ومن ثم (100) مشروع توقف بسبب عدم قدرة المستفيدين على دفع تكاليف التشغيل، ثم (72) مشروعاً على الأقل عن العمل نتيجة تدمير كل أو جزئي بسبب القصف ، و(28) مشروعاً توقفت نتيجة تعرضها لأضرار السيول (الطمر).. إلى آخر الأسباب المبينة على مستوى كل مشروع.. فيما لم يتم تحديد أسباب التوقف لعدد (904) مشروعاً منها 456 مشروعاً في المحافظات الجنوبية ومحافظة تعز.

أما بالنسبة لمكون الإصحاح البيئي فإنه لا تتوفر لدى الهيئة إحصائيات دقيقة عن خدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية، حيث أن الاهتمام بهذا المكون بدأ متأخراً مقارنة بمكون إمدادات المياه، إلا أنه وبحسب البيانات الواردة في تقرير المسح الشامل المنفذ خلال عامي 2010 – 2011 م، فإن نسبة التغطية من خدمات الإصحاح البيئي في المناطق التي تم مسحها كانت حوالي 48,2%، والتي كانت في غالبيتها عبارة عن بيارات مغطاة بنسبة 42.6% من المناطق الممسوحة وهي منفذة من قبل الأهالي (ملكية خاصة)، يليها محطات معالجة بنسبة 3.4%، ومن ثم الحمامات الجافة بنسبة 2.1%.

وفي حال تم اعتبار بقية المناطق غير الممسوحة -التي لم يتم تنفيذ مشاريع مياه فيها- غير مغطاة بخدمات الإصحاح البيئي (الصرف الصحي) فإن نسبة التغطية المقدرة لعموم مناطق الريف اليمني إلى عام 2011م حوالي (26%) فقط.

ومن خلال التوجهات الجديدة للهيئة فإنها ستسعى إلى ربط تنفيذ أي مشاريع لإمدادات المياه بمكون الإصحاح البيئي (الصرف الصحي) بما يتناسب مع طبيعة المناطق الريفية، بالإضافة إلى العمل على تغطية احتياجات المناطق التي تتوفر فيها مشاريع إمدادات المياه في عموم محافظات الجمهورية خلال العشر سنوات القادمة بإذن الله تعالى.

- وضع المشاريع القائمة:

مما سبق توضيحه أعلاه بخصوص وضع مشاريع المياه المنفذة يتضح حجم التحديثات التي تواجه الهيئة في استمرارية تشغيل المشاريع وضمان ديمومتها، وتعود أسباب ذلك إلى ضعف أداء لجان التشغيل وجمعيات مستخدمي المياه في إدارة المشاريع القائمة، وكذا تدني التعرفة المائية للوحدات المباعة، وجفاف مصادر المياه التي تعتمد عليها المشاريع، وغيرها من الأسباب الموضحة أعلاه، مما يؤثر على ديمومة المشاريع وعملية استرداد التكلفة الرأسمالية للمشاريع، وهذا يضطر الهيئة إلى تخصيص جزء كبير من موازناتها السنوية والتمويلات التي تحصل عليها من المانحين لإعادة تأهيل وتشغيل تلك المشاريع، بهدف الحفاظ على نسبة التغطية، بدلاً عن إنشاء مشاريع جديدة في مناطق جديدة ورفع نسبة التغطية. وقد ساهم في ذلك وجود تشريعات قائمة خولت السلطة المحلية

بالقيام بالاستلام والاشراف على إدارة وتشغيل المشاريع المنفذة من قبل الهيئة، مما أدى الى هذه النتائج غير المرضية، من خلال عدم قدرة غالبية المجتمعات المحلية على إدارة تلك المشاريع، في ظل غياب دور المجالس المحلية، وعدم القيام بدورها في الاشراف على عملية الإدارة والتشغيل والصيانة، وعدم الحرص على ضبط إيرادات المشاريع وتجميعها لاستعادة الكلفة والقيام بإعادة تأهيل تلك المشاريع من تلقاء نفسها، مما أدى الى تحميل تلك الأعباء على الهيئة من خلال زيادة الطلبات المرفوعة من السلطات المحلية والمستفيدين لتأهيل المشاريع المنفذة من سابق، بدلاً من الدخول في المشاريع الجديدة وزيادة نسبة التغطية، وقد أدى هذا الاجراء الخاطئ الى تعثر عدد كبير من المشاريع المنفذة وتدني نسبة التغطية وزيادة الفجوة بين الاحتياجات والتمويلات المتاحة، وهذا ما تؤكده نتائج المسح والتحديث للمشاريع المنفذة كما سبق التوضيح.

والجدول التالي يوضح نتائج تحديث بيانات المشاريع التي تم التوصل إليها حتى إبريل 2020م:

جدول يوضح نتائج تحديث بيانات مشاريع إمدادات المياه في المناطق الريفية حتى أبريل 2020

كود المحافظة	المحافظة	سكان الريف2020	يعمل بشكل جيد ويستخدم للشرب				يعمل بشكل جزئي ويستخدم للشرب				يعمل للاستخدامات المنزلية				يعمل والمياه غير صالحة للشرب		يعمل لأغراض زراعية		يعمل ولا يستفاد منه		متوقف عن العمل				لم يحدث		الإجمالي		التغطية الفعلية ريف		
			حضر		ريف		حضر		ريف		حضر		ريف		ريف		ريف		ريف		حضر		ريف				ريف					
			عدد	مستفيدين	عدد	مستفيدين	عدد	مستفيدين	عدد	مستفيدين	عدد	مستفيدين	عدد	مستفيدين	عدد	مستفيدين	عدد	مستفيدين	عدد	مستفيدين	عدد	مستفيدين	عدد	مستفيدين	عدد	مستفيدين	عدد	مستفيدين	عدد	مستفيدين	نسبة التغطية
11	اب	2,780,884	13	346,500	343	1,238,800	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	8	145,500	68	319,400	0	0	432	2,050,200	343	1,238,800	44.55%
12	ابين	510,110	2	31,970	79	244,926	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	51	168,126	0	0	132	445,022	79	244,926	48.01%
13	الامانه	63,702	0	0	1	300	1	1,736	1	9,100	0	0	0	0	0	0	1	1,350	0	0	0	0	14	34,278	0	0	18	46,764	2	9,400	14.76%
14	البيضاء	742,796	5	4,810	211	238,701	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	46	48,340	0	0	262	291,851	211	238,701	32.14%
15	تعز	2,939,814	0	0	315	790,770	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	79	267,258	0	0	394	1,058,028	315	790,770	26.90%
16	الجوف	610,507	1	4,320	152	130,012	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	37	28,891	2	5,860	192	169,083	152	130,012	21.30%
17	حجة	2,120,823	5	346,500	83	236,567	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4	67,000	195	550,737	20	25,041	307	1,225,845	83	236,567	11.15%
18	الحديده	2,210,262	12	309,500	244	597,496	0	0	1	3,500	0	0	0	0	1	400	0	0	0	0	0	0	59	133,617	1	1,400	318	1,045,913	246	601,396	27.21%
19	حضرموت	874,767	1	2,700	335	505,862	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	86	194,992	0	0	422	703,554	335	505,862	57.83%
20	ذمار	1,810,887	2	105,188	143	295,426	0	0	31	67,955	80	77,838	14	15,848	1	1,556	0	0	0	0	0	0	172	381,947	6	26,272	449	972,030	268	457,067	25.24%
21	شبوه	627,207	0	0	354	362,580	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	78	138,386	0	0	432	500,966	354	362,580	57.81%
22	صعده	930,661	2	43,000	16	65,817	0	0	12	45,523	0	0	0	0	0	0	0	0	2	3,750	3	165,236	115	303,062	9	25,500	159	651,888	28	111,340	11.96%
23	صنعاء	1,414,630	0	0	34	53,019	1	4,283	160	256,017	68	45,492	1	2,108	5	6,894	2	6,701	1	15,628	278	471,695	1	3,609	551	865,446	263	356,636	25.21%
24	عدن	3,008	0	0	1	3,008	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2,551	0	0	2	5,559	1	3,008	100.00%
25	لحج	1,044,753	1	75,059	149	360,637	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	68	155,697	0	0	218	591,393	149	360,637	34.52%
26	مارب	327,091	0	0	114	97,105	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	57	44,923	2	2,997	173	145,025	114	97,105	29.69%
27	المحويت	725,728	2	42,538	24	63,916	1	13,530	15	69,911	10	10,784	51	73,100	1	4,938	11	30,589	3	63,122	77	135,883	6	23,361	201	531,672	100	217,711	30.00%
28	المهره	81,267	1	2,000	72	53,334	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	12,252	46	96,683	0	0	120	164,269	72	53,334	65.63%
29	عمران	1,152,711	3	50,759	268	348,845	1	5,170	61	67,888	1	37,800	68	88,296	6	6,142	1	1,200	0	0	161	300,277	18	28,960	588	935,337	397	505,029	43.81%
30	الضالع	646,253	3	33,063	110	308,649	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	49	162,229	0	0	162	503,941	110	308,649	47.76%
31	ريمه	618,241	1	15,000	59	86,315	0	0	21	19,604	0	0	2	2,090	0	0	0	0	0	0	30	62,900	0	0	113	185,909	82	108,009	17.47%
	الإجمالي	22,236,102	54	1,412,907	3,107	6,082,085	4	24,719	302	539,498	226	222,410	69	93,546	14	20,880	16	42,240	20	468,738	1,767	4,001,872	65	143,000	5,645	13,089,695	3,704	6,937,539	31.20%

نتائج تحديث بيانات مشاريع المياه في المناطق الريفية حتى ابريل 2020

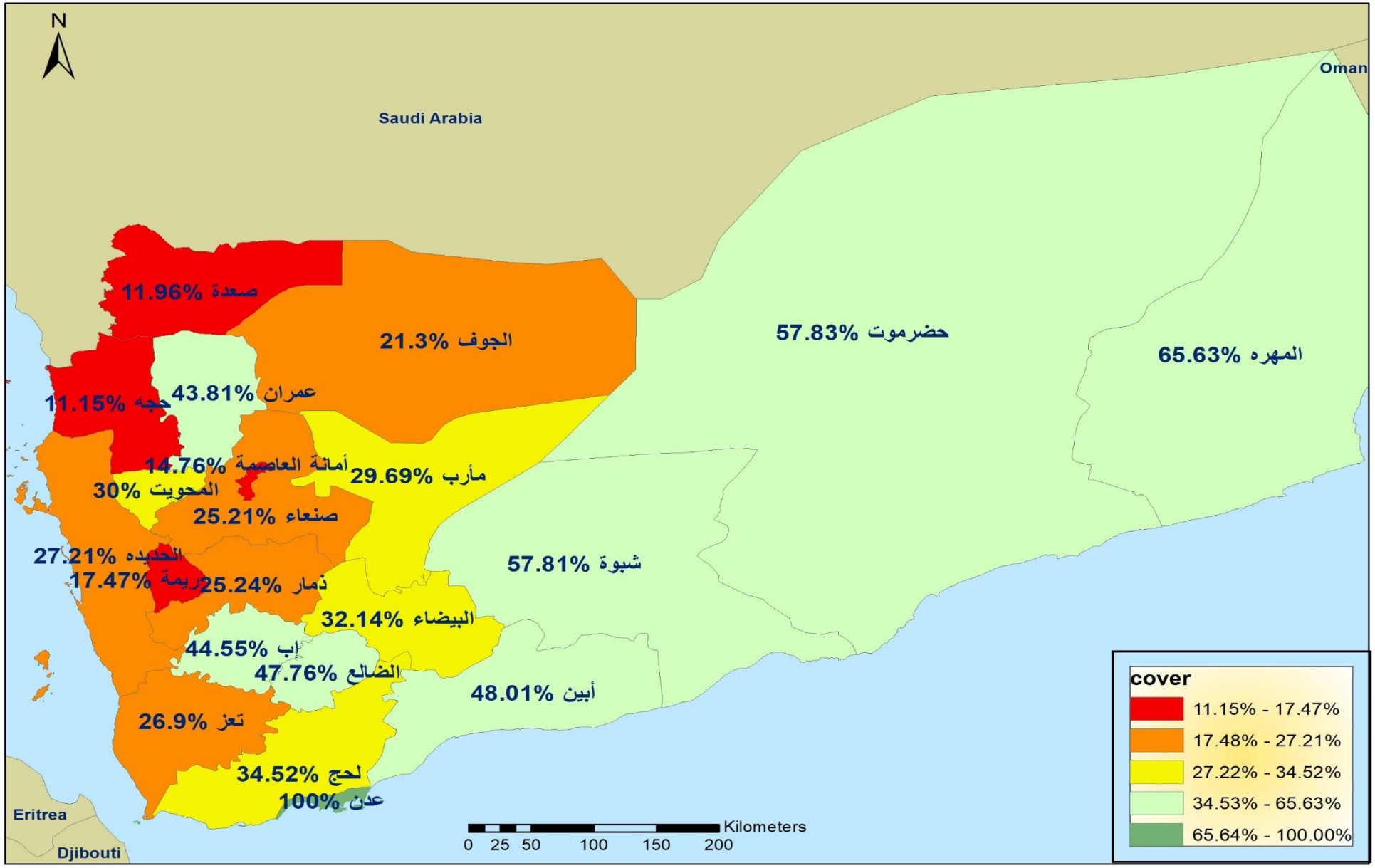

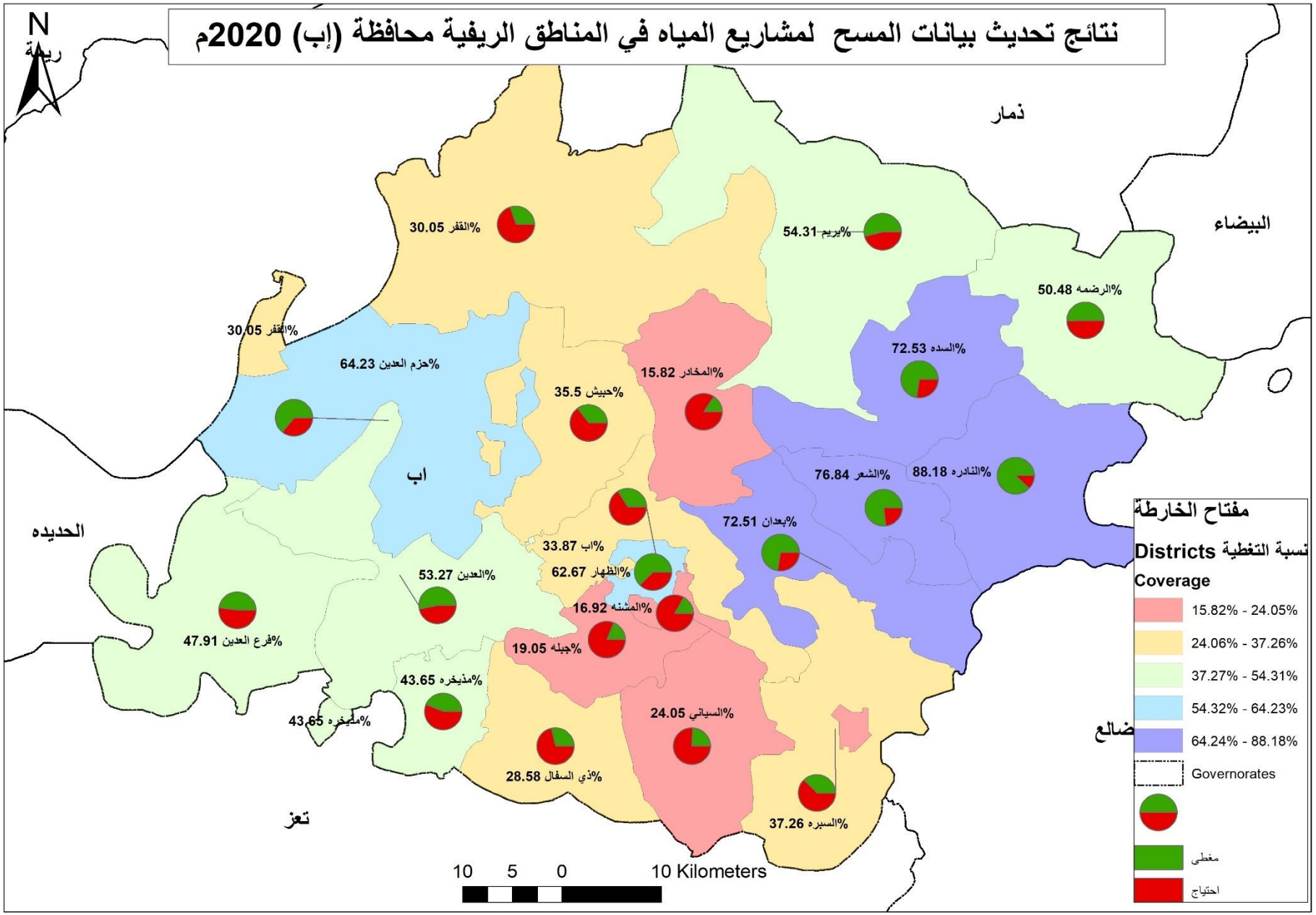
نتائج تحديث بيانات المسح لمشاريع المياه في المناطق الريفية محافظة (إب) 2020م
N
ريمة
ذمار
البيضاء
ضالع
تعز
الحديده
اب
30.05%القفر
54.31%يريم
50.48%الرضمه
72.53%السده
30.05%القفر
64.23%حزم العدين
35.5%حبيش
15.82%المخادر
88.18%النادره
76.84%الشعر
72.51%بعدان
33.87%اب
62.67%الظهار
16.92%المشنه
19.05%جبله
53.27%العدين
47.91%فرع العدين
43.65%مذيخره
43.65%مذيخره
24.05%السياني
28.58%ذي السفال
37.26%السبره
10 5 0 10 Kilometers
مفتاح الخارطة
نسبة التغطية Districts
Coverage
15.82% - 24.05%
24.06% - 37.26%
37.27% - 54.31%
54.32% - 64.23%
64.24% - 88.18%
Governorates
مغطى
احتياج

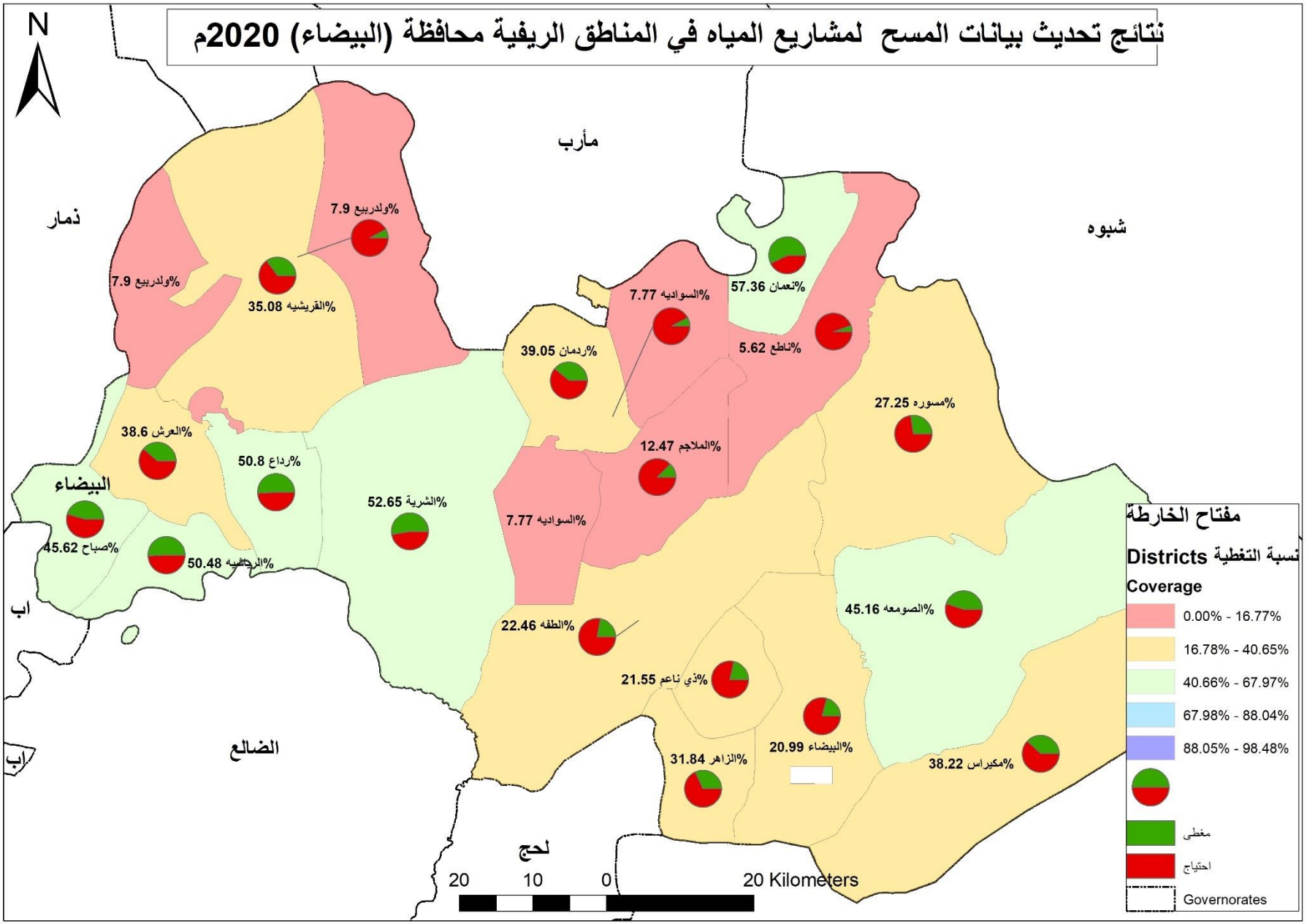
نتائج تحديث بيانات المسح لمشاريع المياه في المناطق الريفية محافظة (البيضاء) 2020م
N
مأرب
ذمار
شبوه
البيضاء
اب
الضالع
لحج
7.9 %ولدربيع
35.08 %القريشيه
7.9 %ولدربيع
38.6 %العرش
50.8 %رداع
45.62 %صباح
50.48 %الرحبيه
52.65 %الشرية
39.05 %ردمان
7.77 %السواديه
12.47 %الملاجم
7.77 %السواديه
57.36 %نعمان
5.62 %ناطع
27.25 %مسوره
45.16 %الصومعه
22.46 %الطفه
21.55 %ذي ناعم
20.99 %البيضاء
31.84 %الزاهر
38.22 %مكيراس
20 10 0 20 Kilometers
مفتاح الخارطة
نسبة التغطية Districts
Coverage
0.00% - 16.77%
16.78% - 40.65%
40.66% - 67.97%
67.98% - 88.04%
88.05% - 98.48%
مغطى
احتياج
Governorates

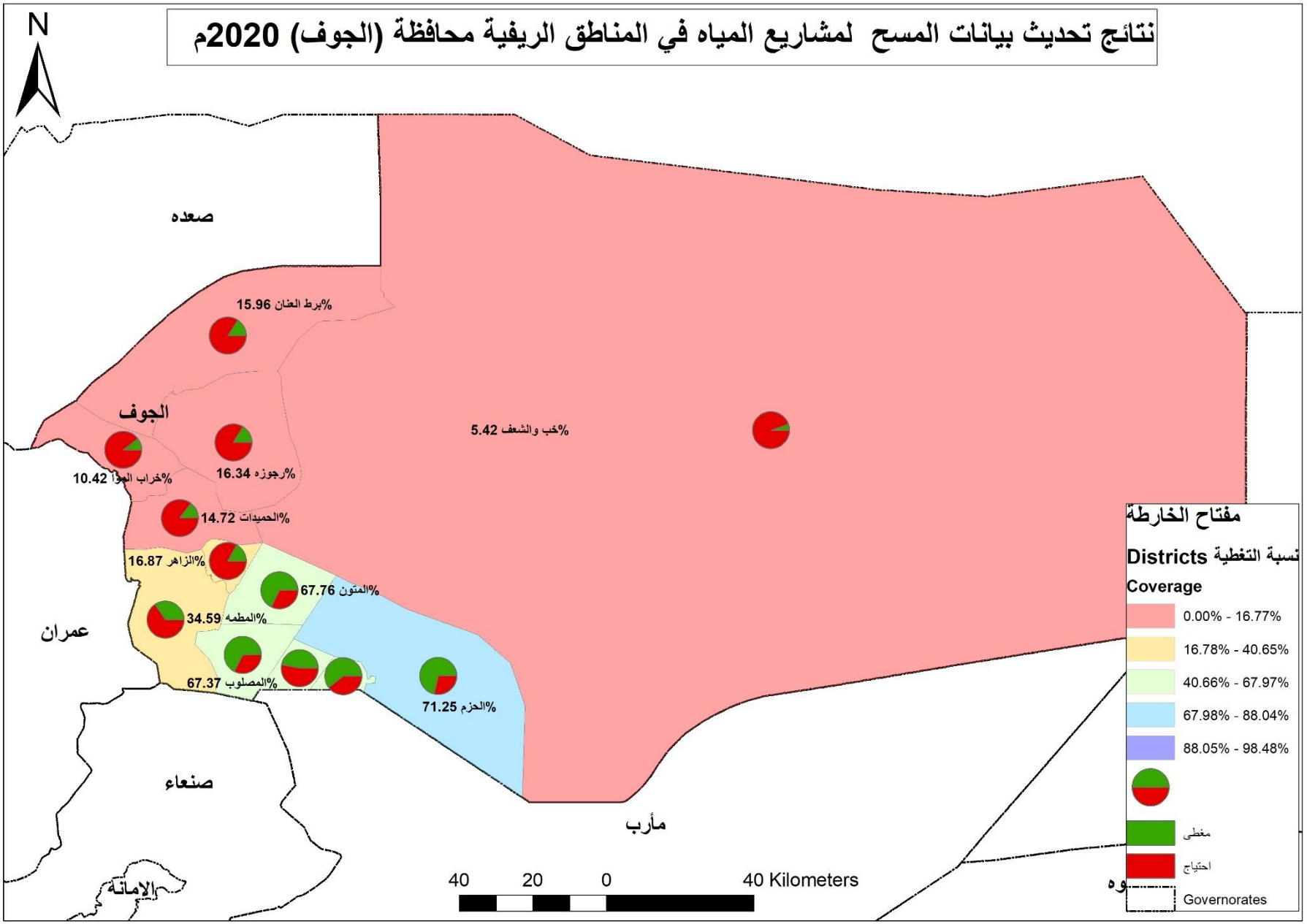
نتائج تحديث بيانات المسح لمشاريع المياه في المناطق الريفية محافظة (الجوف) 2020م
N
صعده
الجوف
عمران
صنعاء
مأرب
الإمانة
برط العنان 15.96%
خب والشعف 5.42%
خراب المؤا 10.42%
رجوزه 16.34%
الحميدات 14.72%
الزاهر 16.87%
المتون 67.76%
المطمه 34.59%
المصلوب 67.37%
الحزم 71.25%
40 20 0 40 Kilometers
مفتاح الخارطة
نسبة التغطية Districts
Coverage
0.00% - 16.77%
16.78% - 40.65%
40.66% - 67.97%
67.98% - 88.04%
88.05% - 98.48%
مغطى
احتياج
Governorates

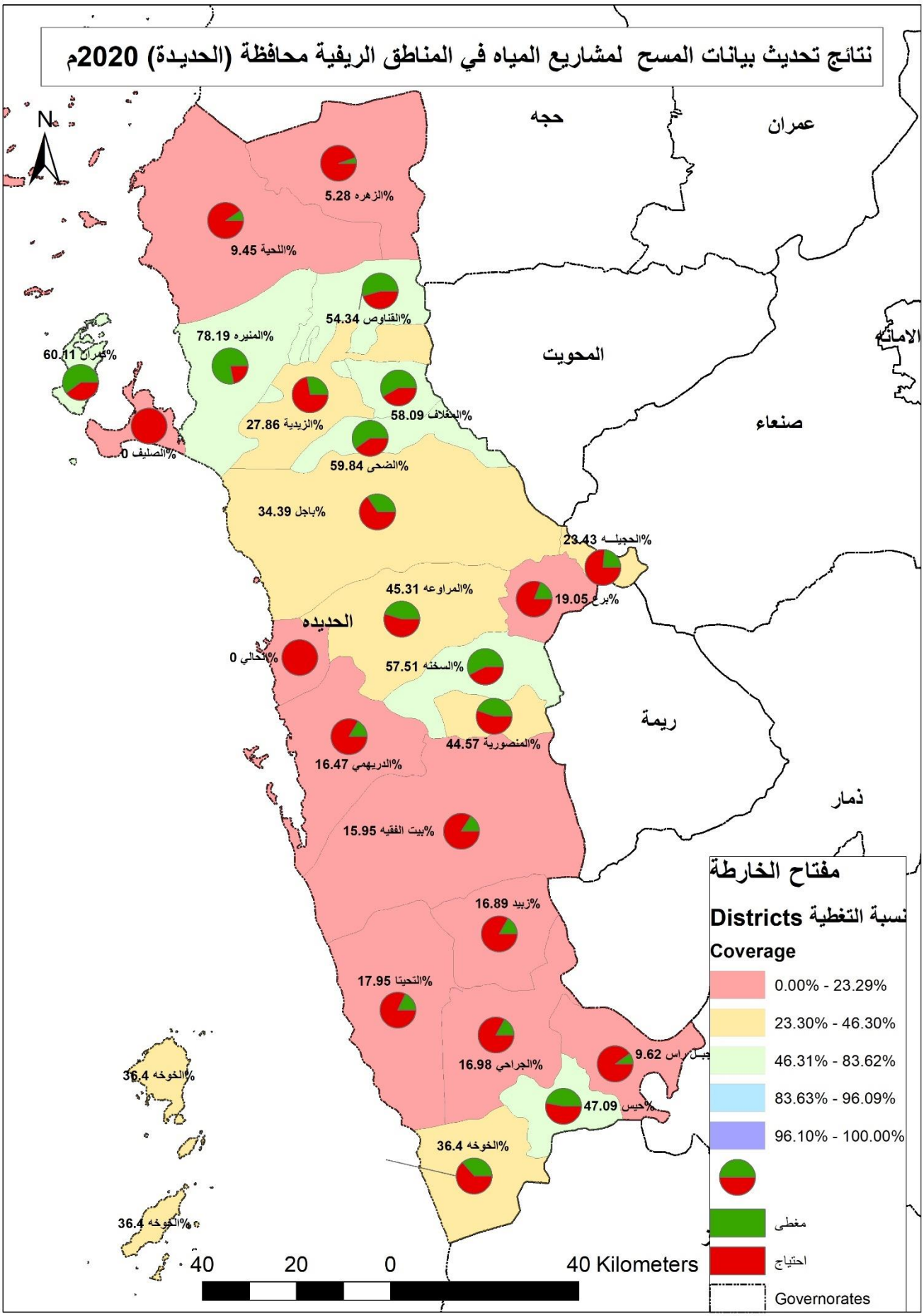
نتائج تحديث بيانات المسح لمشاريع المياه في المناطق الريفية محافظة (الحديدة) 2020م
N
حجه
عمران
المحويت
الامانه
صنعاء
ريمة
ذمار
الحديده
5.28 %الزهره
9.45 %اللحية
54.34 %القناوص
78.19 %المنيره
60.11 %حرض
27.86 %الزيدية
58.09 %البقلاف
0 %الصليف
59.84 %الضحى
34.39 %باجل
23.43 %الحجيلـه
45.31 %المراوعه
19.05 %برع
0 %الخالي
57.51 %السخنه
44.57 %المنصورية
16.47 %الدريهمي
15.95 %بيت الفقيه
16.89 %زبيد
17.95 %التحيتا
16.98 %الجراحي
9.62 %جبل راس
47.09 %حيس
36.4 %الخوخه
36.4 %الخوخه
36.4 %الخوخه
مفتاح الخارطة
نسبة التغطية Districts
Coverage
0.00% - 23.29%
23.30% - 46.30%
46.31% - 83.62%
83.63% - 96.09%
96.10% - 100.00%
مغطى
احتياج
Governorates
40 20 0 40 Kilometers

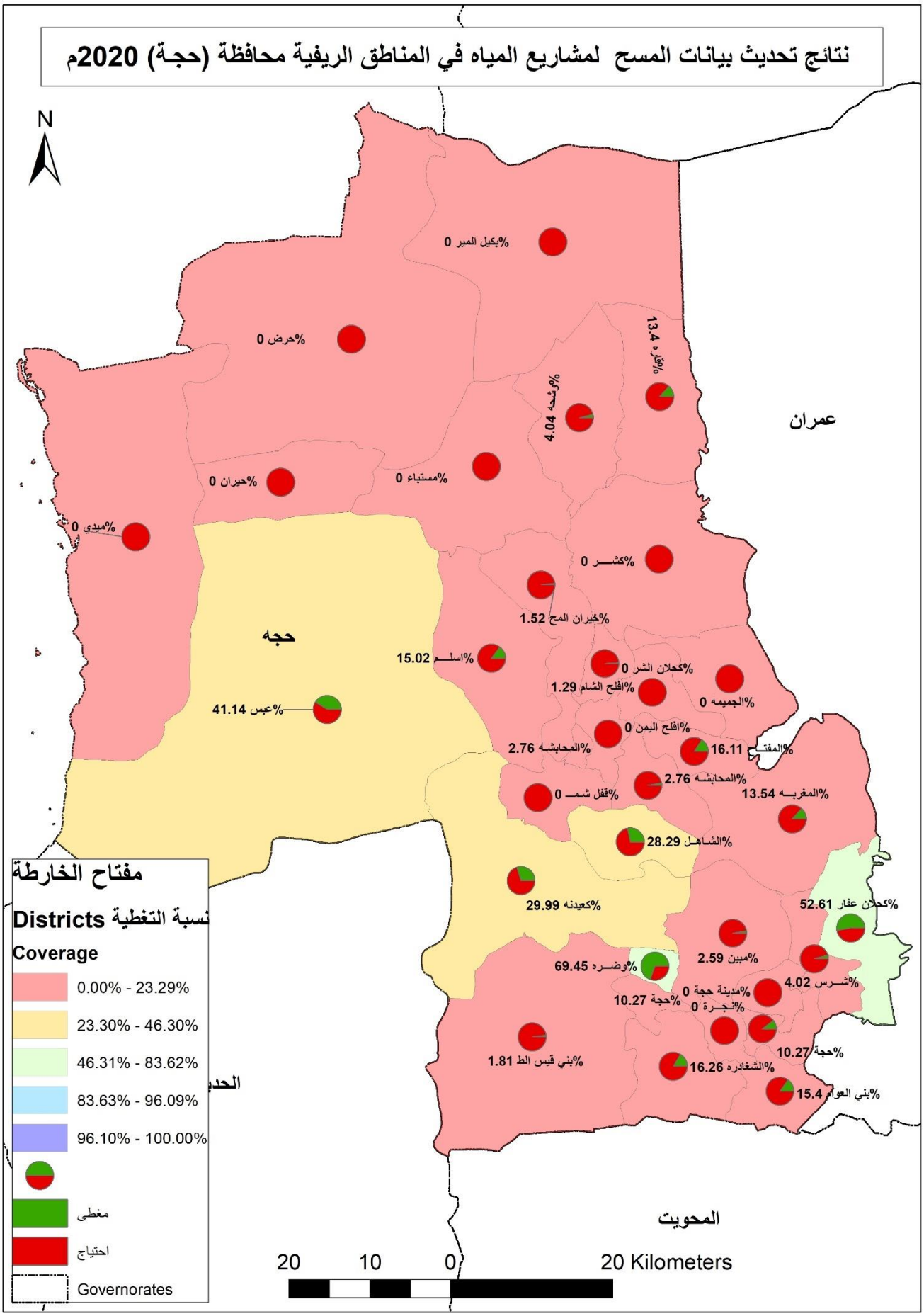
نتائج تحديث بيانات المسح لمشاريع المياه في المناطق الريفية محافظة (حجة) 2020م
N
عمران
حجه
المحويت
%بكيل المير 0
%حرض 0
%شحه 4.04
%عفار 13.4
%مستباء 0
%حيران 0
%ميدي 0
%كشـــر 0
%خيران المح 1.52
%اسلـم 15.02
%كحلان الشر 0
%أفلح الشام 1.29
%الجميمه 0
%عبس 41.14
%أفلح اليمن 0
%المحابشـه 2.76
%المفتـاح 16.11
%المحابشـه 2.76
%المغربـه 13.54
%قفل شمـ 0
%الشاهـل 28.29
%كعيدنه 29.99
%كحلان عفار 52.61
%مبين 2.59
%وضـره 69.45
%شـرس 4.02
%مدينة حجة 0
%حجة 10.27
%نجـرة 0
%حجة 10.27
%بني قيس الط 1.81
%الشغادره 16.26
%بني العوام 15.4
مفتاح الخارطة
نسبة التغطية Districts
Coverage
0.00% - 23.29%
23.30% - 46.30%
46.31% - 83.62%
83.63% - 96.09%
96.10% - 100.00%
مغطى
احتياج
Governorates
20 10 0
20 Kilometers

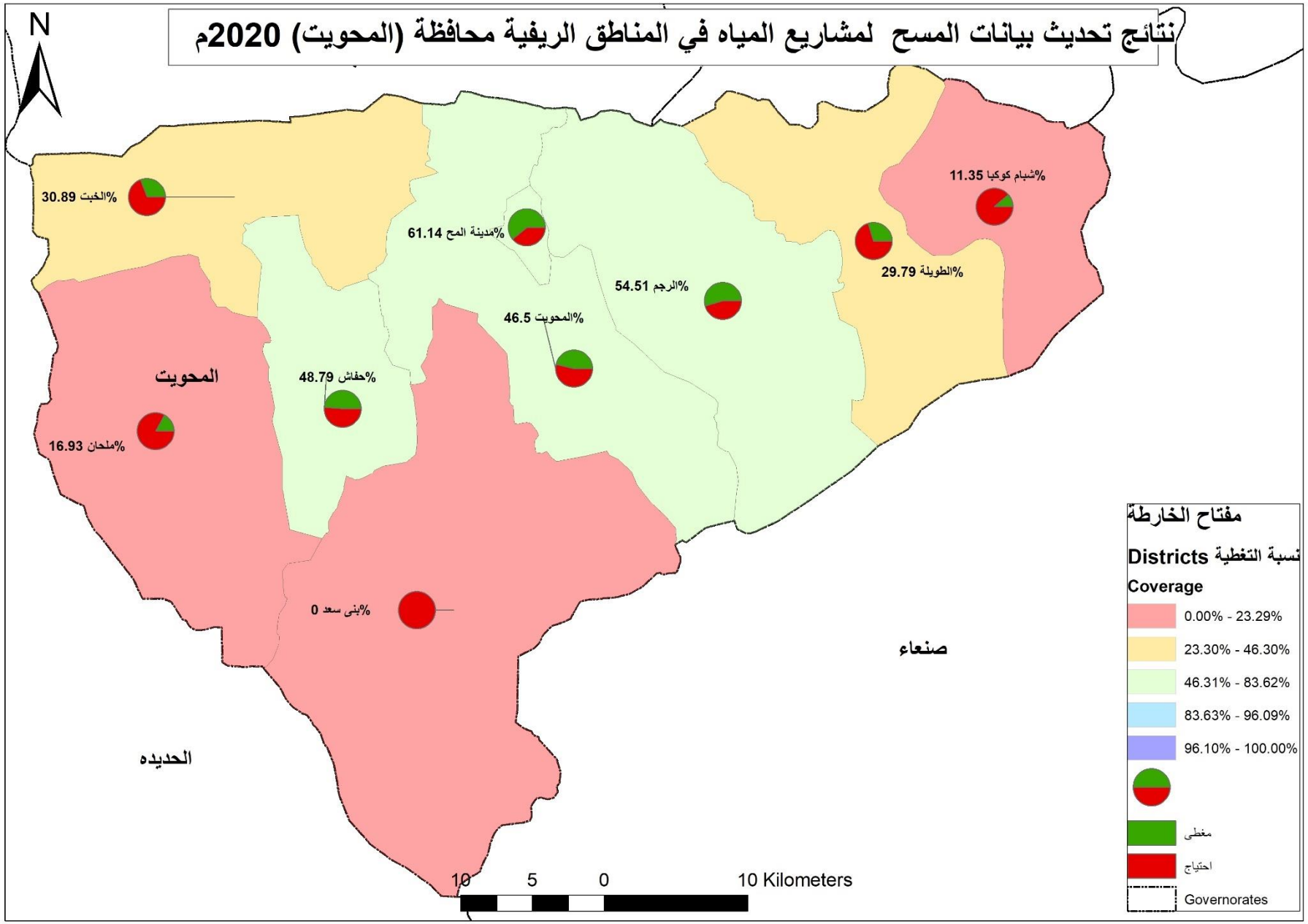
نتائج تحديث بيانات المسح لمشاريع المياه في المناطق الريفية محافظة (المحويت) 2020م
N
30.89% الخبت
61.14% مدينة المح
54.51% الرجم
46.5% المحويت
48.79% حفاش
16.93% ملحان
المحويت
0% بنى سعد
11.35% شبام كوكبا
29.79% الطويلة
صنعاء
الحديده
10 5 0 10 Kilometers
مفتاح الخارطة
نسبة التغطية Districts
Coverage
0.00% - 23.29%
23.30% - 46.30%
46.31% - 83.62%
83.63% - 96.09%
96.10% - 100.00%
مغطى
احتياج
Governorates

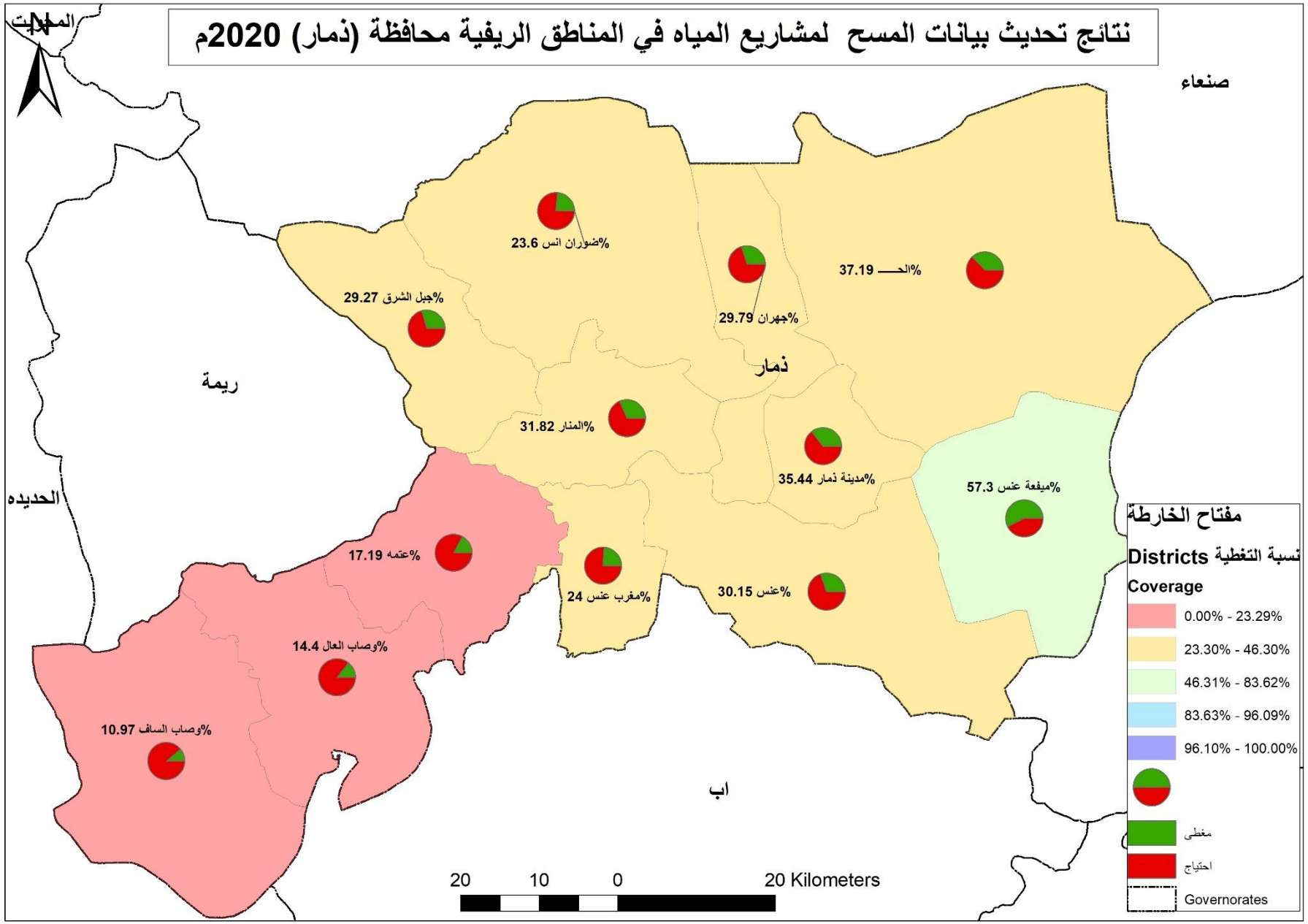
نتائج تحديث بيانات المسح لمشاريع المياه في المناطق الريفية محافظة (ذمار) 2020م
N
المحويت
صنعاء
ريمة
الحديده
اب
ذمار
%ضوران انس 23.6
%جبل الشرق 29.27
%جهران 29.79
%الحـــ 37.19
%المنار 31.82
%مدينة ذمار 35.44
%ميفعة عنس 57.3
%عتمه 17.19
%مغرب عنس 24
%عنس 30.15
%وصاب العال 14.4
%وصاب السافل 10.97
20 10 0 20 Kilometers
مفتاح الخارطة
نسبة التغطية Districts
Coverage
0.00% - 23.29%
23.30% - 46.30%
46.31% - 83.62%
83.63% - 96.09%
96.10% - 100.00%
مغطى
احتياج
Governorates

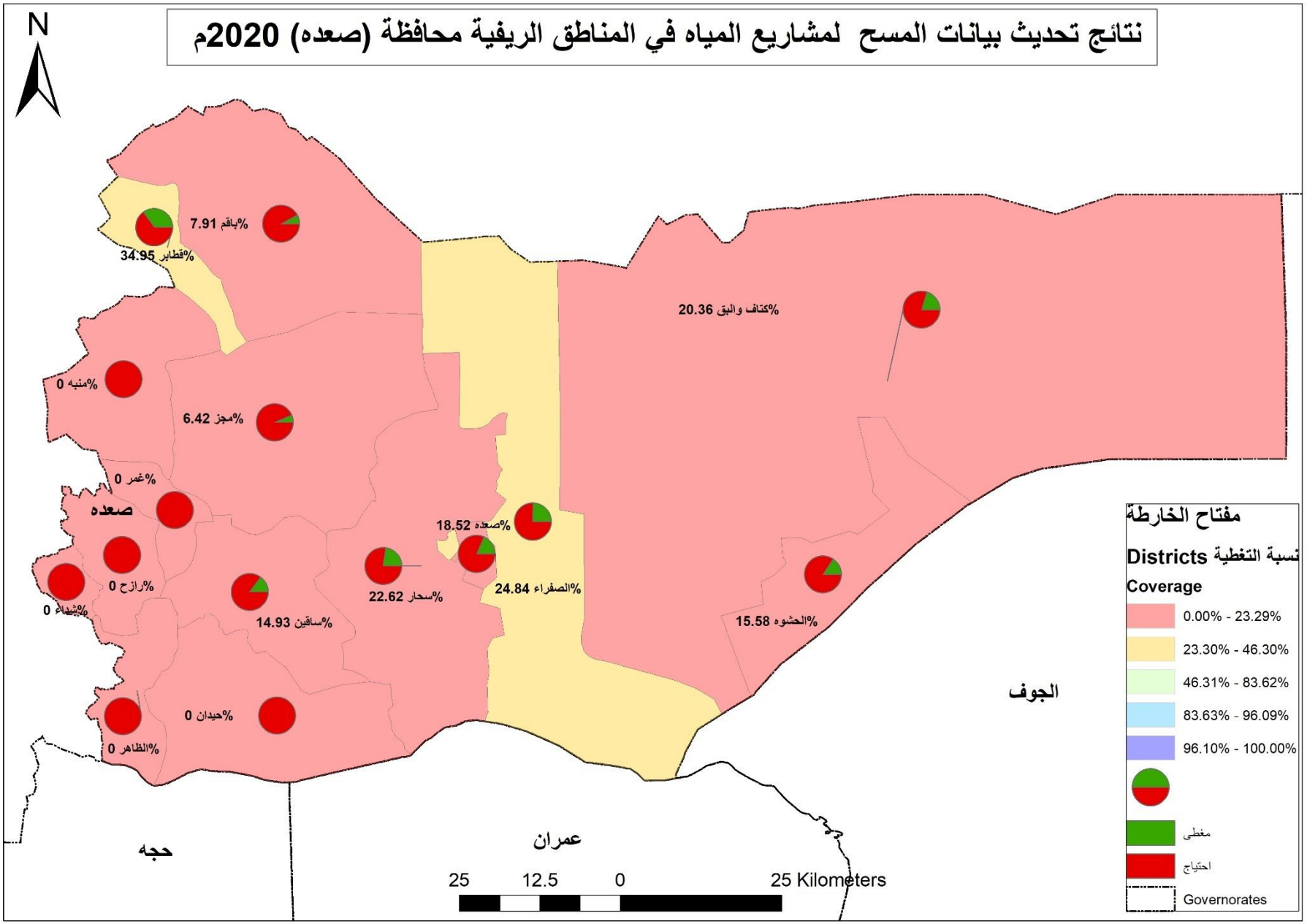
نتائج تحديث بيانات المسح لمشاريع المياه في المناطق الريفية محافظة (صعده) 2020م
N
7.91 %باقم
34.95 %قطابر
20.36 %كتاف واليق
0 %منبه
6.42 %مجز
0 %غمر
صعده
18.52 %صعده
22.62 %سحار
24.84 %الصفراء
0 %رازح
0 %شداء
14.93 %ساقين
15.58 %الحشوه
الجوف
0 %حيدان
0 %الظاهر
حجه
عمران
25 12.5 0 25 Kilometers
مفتاح الخارطة
نسبة التغطية Districts
Coverage
0.00% - 23.29%
23.30% - 46.30%
46.31% - 83.62%
83.63% - 96.09%
96.10% - 100.00%
مغطى
احتياج
Governorates

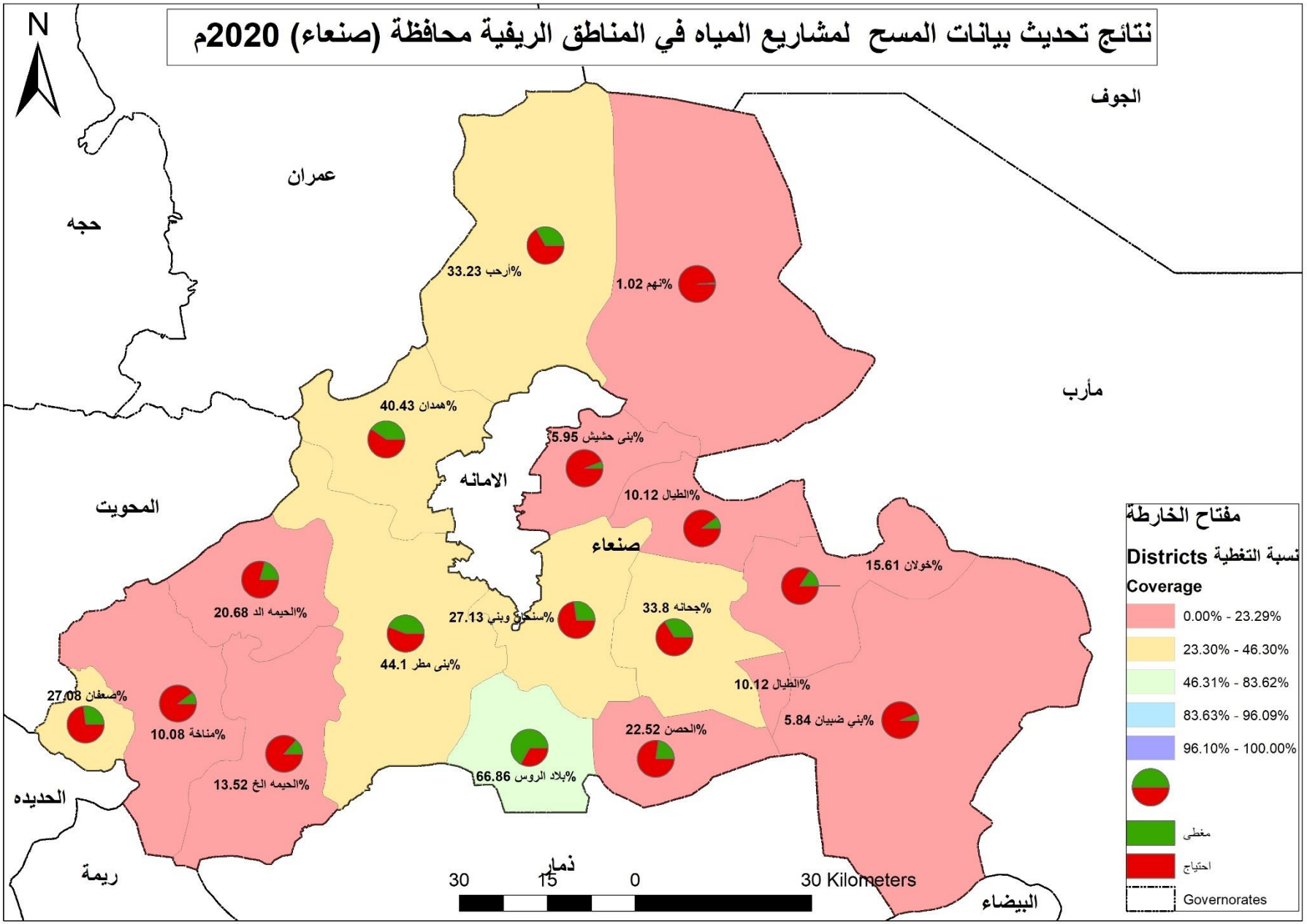
نتائج تحديث بيانات المسح لمشاريع المياه في المناطق الريفية محافظة (صنعاء) 2020م
N
الجوف
عمران
حجه
مأرب
المحويت
الامانه
صنعاء
الحديده
ريمة
ذمار
البيضاء
33.23% ارحب
1.02% نهم
40.43% همدان
5.95% بنى حشيش
10.12% الطيال
15.61% خولان
20.68% الحيمه الد
27.13% سنحان وبني
33.8% جحانه
44.1% بنى مطر
10.12% الطيال
27.08% صعفان
10.08% مناخة
13.52% الحيمه الخ
66.86% بلاد الروس
22.52% الحصن
5.84% بني ضبيان
30 15 0 30 Kilometers
مفتاح الخارطة
نسبة التغطية Districts
Coverage
0.00% - 23.29%
23.30% - 46.30%
46.31% - 83.62%
83.63% - 96.09%
96.10% - 100.00%
مغطى
احتياج
Governorates

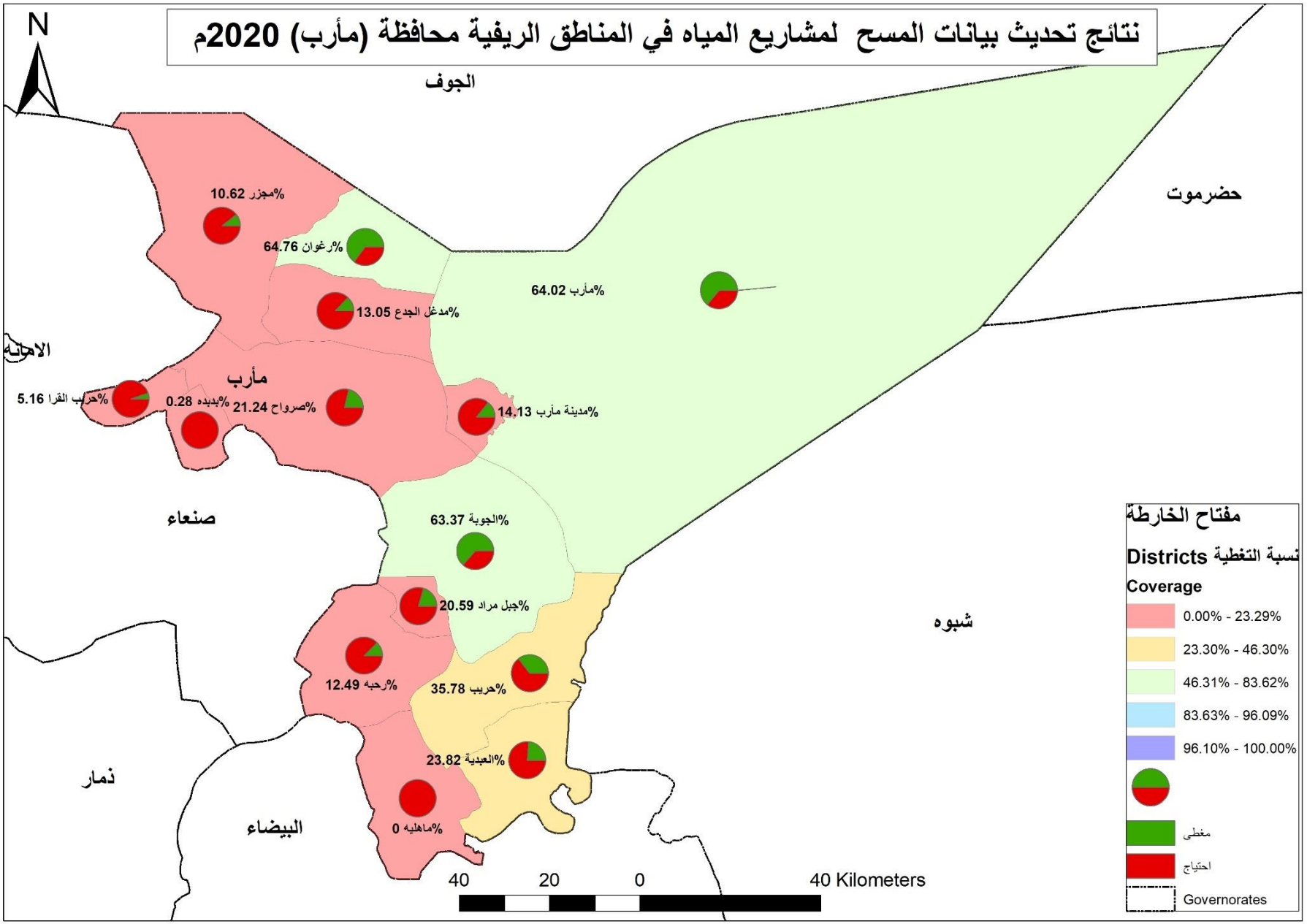
نتائج تحديث بيانات المسح لمشاريع المياه في المناطق الريفية محافظة (مأرب) 2020م
N
الجوف
حضرموت
الامانه
مأرب
صنعاء
شبوه
ذمار
البيضاء
10.62 %مجزر
64.76 %رغوان
13.05 %مدغل الجدع
64.02 %مأرب
5.16 %حرب القرا
0.28 %بدبده
21.24 %صرواح
14.13 %مدينة مأرب
63.37 %الجوبة
20.59 %جبل مراد
12.49 %رحبه
35.78 %حريب
23.82 %العبدية
0 %ماهليه
40 20 0 40 Kilometers
مفتاح الخارطة
Districts نسبة التغطية
Coverage
0.00% - 23.29%
23.30% - 46.30%
46.31% - 83.62%
83.63% - 96.09%
96.10% - 100.00%
مغطى
احتياج
Governorates

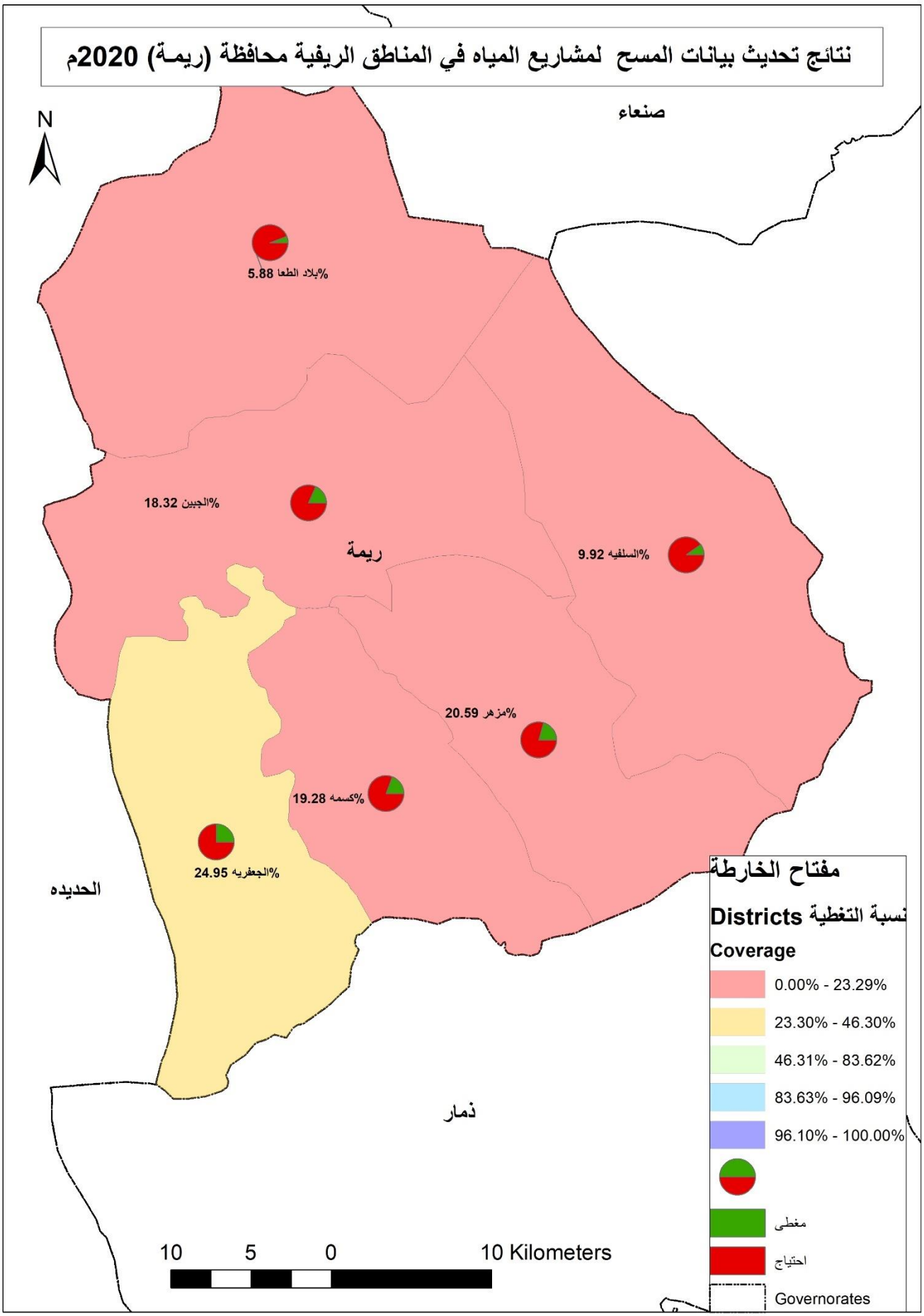
نتائج تحديث بيانات المسح لمشاريع المياه في المناطق الريفية محافظة (ريمـة) 2020م
N
صنعاء
5.88% بلاد الطعا
18.32% الجبين
ريمة
9.92% السلفيه
20.59% مزهر
19.28% كسمه
24.95% الجعفريه
الحديده
ذمار
10 5 0 10 Kilometers
مفتاح الخارطة
نسبة التغطية Districts
Coverage
0.00% - 23.29%
23.30% - 46.30%
46.31% - 83.62%
83.63% - 96.09%
96.10% - 100.00%
مغطى
احتياج
Governorates

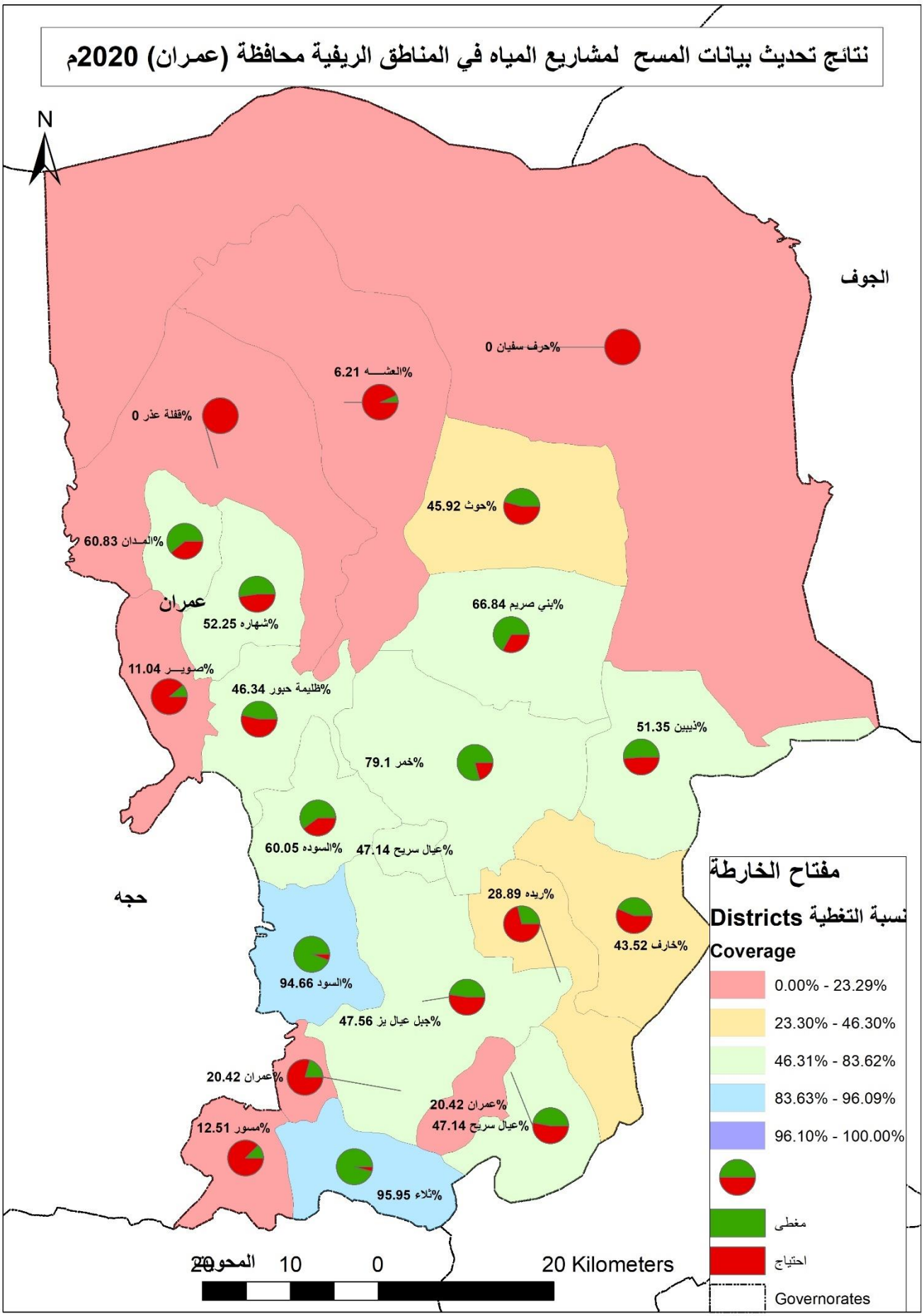
نتائج تحديث بيانات المسح لمشاريع المياه في المناطق الريفية محافظة (عمران) 2020م
N
الجوف
عمران
حجه
المحويت
%حرف سفيان 0
%العشـــه 6.21
%قفلة عذر 0
%حوث 45.92
%المـدان 60.83
%شهاره 52.25
%بني صريم 66.84
%صويـــر 11.04
%ظليمة حبور 46.34
%ذيبين 51.35
%خمر 79.1
%السوده 60.05
%عيال سريح 47.14
%ريده 28.89
%خارف 43.52
%السود 94.66
%جبل عيال يز 47.56
%عمران 20.42
%عمران 20.42
%عيال سريح 47.14
%مسور 12.51
%ثلاء 95.95
20 10 0 20 Kilometers
مفتاح الخارطة
نسبة التغطية Districts
Coverage
0.00% - 23.29%
23.30% - 46.30%
46.31% - 83.62%
83.63% - 96.09%
96.10% - 100.00%
مغطى
احتياج
Governorates

الجانب المالي

يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة على الهيئة وتنفيذ المهام الموكلة اليها ومن أهم المؤثرات الاقتصادية ما يلي:

1- توقف الموازنات العامة للدولة منذ العام 2015م.
2- إيقاف برنامج الدعم القطاعي نتيجة انسحاب المانحين في عام 2015م.
3- عزوف المانحين عن تمويل واستيعاب البرامج والمشاريع ذات الطابع التنموي.
4- تدني الوضع الاقتصادي وارتفاع تكاليف التشغيل للمشاريع القائمة.

وفيما يلي تفصيل عن تأثيركل عامل من هذه العوامل على قطاع المياه والاصحاح البيئي في المناطق الريفية:

أولاً: توقف الموازنات العامة للدولة منذ العام 2015:

نتيجة الأوضاع الاقتصادية الاستثنائية للبلاد من منتصف العام 2014م بسبب الحرب الدائرة في البلاد فقد توقف اعتماد الموازنات العامة للدولة بدءاً بعام 2015م فيما يخص برامج الدعم الاستثماري، وبشقيها الاستثماري والجاري منذ 2016م وحتى الآن، حيث يتبين من تحليل الوضع القائم أن الوضع المالي للهيئة يواجه تحديات كبيرة بسبب توقف الدعم الحكومي للبرامج الاستثمارية كما هو موضح أدناه:

جدول يوضح مستوى اداء الموازنة الاستثمارية (حكومي_هولندي_قطاعي) للأعوام من 2006م الى 2021م

السنة المالية	حكومي	هولندي	مساهمة الحكومة في الدعم القطاعي	الاجمالي	المنصرف الفعلي	نسبه الانجاز المالي
2006	6,850,000,000	785,825,000	0	7.635.825.000	4.586.074.389	%60.06
2007	6,021,372,000	881,893,000	0	6,903,265,000	4,899,484,156	%70.97
2008	6,652,252,000	1,713,748,000	0	8,366,273,000	4,076,365,704	%48.72
2009	7,700,000,000	1,725,415,000	0	9,425,415,000	5,776,785,648	%61.29
2010	4,436,700,000	0	4,965,855,000	9,402,554,971	7,168,033,233	%76.23
2011	3,412,500,000	0	912,000,000	4,324,500,000	1,147,632,690	%26.54
2012	3,088,838,000	0	1,205,850,000	4,294,688,000	1,567,864,352	%36.51
2013	4,000,000,000	0	0	4,000,000,000	1,235,643,496	%30
2014	4,267,000,000	0	0	4,267,000,000	488,321,000	%11

السنة المالية	حكومي	هولندي	مساهمة الحكومة في الدعم القطاعي	الاجمالي	المنصرف الفعلي	نسبه الانجاز المالي
2015	4,000,000,000	0	0	4,000,000,000	25,218,187	%0.006
2016	4,000,000,000	0	0	4,000,000,000	0	0
2017	4,000,000,000	0	0	4,000,000,000	0	0
2018	4,000,000,000	0	0	4,000,000,000	0	0
2019	4,000,000,000	0	0	4,000,000,000	0	0
2020	4,000,000,000	0	0	4,000,000,000	0	0
2021	4,000,000,000	0	0	4,000,000,000	0	0

يلاحظ من الجدول أعلاه انخفاض نسبة التمويلات الحكومية والخارجية لمشاريع البرنامج الاستثماري خلال الفترة 2006 – 2021م، حيث فقدت الهيئة خلال السنوات (2015-2021) ما يزيد عن 28 مليار استنادًا لآخر ربط في العام 2014م، مما كان سيعمل على رفع نسبة التغطية المستهدفة، أضف إلى ذلك الالتزامات المالية القائمة على الهيئة للغير من و اقع مستخلصات الاعمال المنجزة والجاهزة للصرف بمبلغ 3 مليار ريال.

الأمر ذاته ينطبق على الموازنة الجارية للهيئة، وما يترتب على ذلك من عجز شبه تام للهيئة عن توفير أبسط ضروريات ومتطلبات العمل الأساسية.

جدول يوضح مستوى اداء الموازنة الجارية للفترة من 2006 حتى 2021م

السنة المالية	الموازنة الجارية		اجمالي الموازنة	المنصرف الفعلي	الانجاز المالي
	حكومي	قطاعي			
2006	415,671,105	22,500,000	438,171,105	442,265,592	*%101
2007	488,977,892	60,000,000	548,977,892	516,023,757	%94
2008	610,923,892	42,500,000	653,423,892	604,309,029	%92.48
2009	641,536,468	0	641,536,468	536,516,799	%83.63
2010	605,566,050	0	605,566,050	626,560,290	*%103.47
2011	618,049,578	0	618,049,578	550,148,769	%89.01
2012	602.592,643	0	602,592,643	598,388,141	%99.30
2013	821,704,000	0	821,704,000	739,577,018	%90
2014	917,709,000	0	917,709,000	808,551,802	%88

السنة المالية	الموازنة الجارية		اجمالي الموازنة	المنصرف الفعلي	الانجاز المالي
	حكومي	قطاعي			
2015	917,709,000	0	917,709,000	580,401,461	%63.24
2016	917,709,000	0	929,282,556	554,029,749	%59.62
2017	905,639,000	0	905,639,000	118,028,956	%13
2018	917,400,000	0	917,400,000	97,042,468	%10.58
2019	923,602,836	0	923,602,836	96,736,680	%10.47
2020	923,602,836	0	923,602,836	78,263,334	%0.08
2021	923,603,836	0	923,603,836	77,309,376	%0.08

*ملاحظة: (ضمن المنصرف لعامي 2006 و2010 مبالغ تخص إخلاء عهد من سنوات سابقة، وبالتالي ظهر المنصرف الفعلي أكثر من الربط)

يلاحظ من الجدول أعلاه انخفاض الموازنة الجارية الى مستوى 0.08% مما أثر على أداء الهيئة وزيادة الالتزامات من النفقات التشغيلية وتسرب كوادر الهيئة بسبب توقف الدعم الجاري كون الهيئة جهة خدمية تعتمد على اعانة سد العجز الحكومي كمصدر رئيسي لدعم الموازنة الجارية حيث لا تمثل الإيرادات سوى نسبة 0.04% من اجمالي الموازنة.

ثانياً: إيقاف برنامج الدعم القطاعي نتيجة انسحاب المانحين في عام 2015م.

نتيجة الأحداث التي مرت بها البلاد نهاية عام 2014م والأوضاع الاقتصادية والسياسية التي رافقت ذلك، انسحب الجانب الحكومي والهولنديين من برنامج الدعم القطاعي، وفي نهاية عام 2015م توقف البرنامج بشكل كامل وأدى ذلك إلى خسارة الهيئة لمبالغ كبيرة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يوضح هيكل تمويل منحة الدعم القطاعي والنسب التي توضح حجم المبالغ التي خسرتها الهيئة على مستوى الشركاء الثلاثة

بيان	نسبة التمويل	المعتمد للفترة 2010_2016	الإجمالي	المنصرف التراكمي في 31 ديسمبر 2016	فارق التمويل المطلوب
الحكومة اليمنية	%70	107,421,300	107,421,300	13,707,940	93,713,360
الدعم الهولندي	%23	33,950,700	33,950,700	3,659,202	30,291,498
البنك الدولي	%7	11,628,000	33,682,000	11,116,147	22,511,853
	%20	22,000,000			

الإجمالي	%100	175,000,000	175,000,000	28,483,289	146,516,711

يلاحظ من الجدول أعلاه أن المبلغ المعتمد للهيئة فيما يخص هيكل تمويل منحة الدعم القطاعي 153 مليون دولار، وهي مبالغ رصدت من أجل رفع نسبة التغطية بو اقع 5% سنوياً، إلا أن انسحاب الجانب الحكومي والهولنديين أثرعلى الخطة المستهدفة، حيث رفع البنك الدولي نسبة التمويل من 7% الى 20%، ومن ثم توقف البرنامج بشكل تام وبالتالي يتضح من خلال الجدول بأن فارق التمويل الذي خسرته الهيئة مبلغ 146.5 مليون دولار.

ثالثاً: عزوف المانحين عن تمويل واستيعاب البرامج والمشاريع ذات الطابع التنموي.

نظراً للظروف التي تعيشها البلاد حالياً في ظل الحرب والمناخ السياسي الناتج عنها، تعتمد الهيئة حالياً وبشكل كامل على التمويلات الخارجية من المانحين والمنظمات العاملة في القطاع الفرعي، والتي تعتبرفي الغالب تدخلات طارئة وإغاثية نتيجة الوضع الإنساني، الأمر الذي يؤثر على توجهات وخطط الهيئة بما يتناسب مع شروط التمويلات المقدمة من مؤتمرات المانحين للتدخلات الإغاثية الإنسانية في اليمن، وفي الغالب تكون هذه التدخلات لا علاقة لها بالمشاريع والتدخلات ذات الطابع التنموي، وبالتالي لا تؤدي تلك التدخلات إلى رفع نسبة التغطية، لكنها تساهم في الحفاظ على نسبة التغطية الحالية، وقد فاقم من هذا الوضع عدم الاعتماد على الهيئة كجهة وحيدة ناظمة لقطاع المياه والإصحاح البيئي في المناطق الريفية تقوم بتحديد الاحتياجات الضرورية وتنفيذها بالتنسيق مع السلطات المحلية وتلك الجهات الممولة.

رابعاً: تدني الوضع الاقتصادي وارتفاع تكاليف التشغيل للمشاريع القائمة

أدى الوضع الاقتصادي الحالي في البلاد إلى حصول تراجع كبير في المستوى المعيشي للمواطنين، نتيجة تراجع معدل دخل الفرد، الذي بدوره أدى إلى عدم القدرة على دفع تكاليف خدمات المياه المقدمة، وكذا انعدام المحروقات بين الحين والآخروتضاعف أسعارها ما تسبب في توقف الكثيرمن مشاريع المياه.
وكنتيجة طبيعية للأوضاع الاقتصادية السائدة على المستوى المحلي والعالمي وارتفاع أسعار المواد والمكونات التي تدخل في تنفيذ المشاريع، زادت التكاليف المطلوبة لإنشاء مشاريع المياه والإصحاح البيئي، وهذا أثر سلباً على عملية تزويد سكان الريف اليمني بمشاريع إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، وبالتالي أثرعلى وضع المشاريع المنفذة مما أدى إلى تعثرعدد منها وخروجها عن الخدمة والجاهزية وأدى ذلك إلى تدني نسبة التغطية.

الجانب المؤسسي

تحليل الجوانب القانونية والإدارية:

- قرار الانشاء واللائحة التنظيمية

إن التشريعات القانونية النافذة هي من العوامل الهامة التي يجب مراجعتها قبل إحداث أي تغيير على أعمال الهيئة، حيث أن هذه التشريعات تحتاج الى تعديلات تتماشى مع التوجهات المستقبلية للهيئة، وقد قامت الهيئة في هذا الجانب بعدد من الخطوات الهامة والجادة، بهدف الاستفادة من السلبيات والممارسات الخاطئة السابقة، وبهدف تخطي العوائق ورسم ملامح المستقبل، فقد تم وضع مسودة لمشروع قرار انشاء الهيئة المعدل، وكذا مسودة لمشروع اللائحة التنظيمية، بما يتواكب مع التوجه نحو اللامركزية الإدارية والتنفيذية، من خلال منح الصلاحيات الكافية للفروع.

ومن خلال مسودة مشروع قرار الإنشاء وضعت النقاط على الحروف في تلمس الاحتياجات الفعلية للهيئة وكوادرها، والبحث عن الموارد المالية المناسبة لتغطية جوانب العجز القائم، وكذلك في الاشراف المباشر على المشاريع المنفذة، بما يهدف الى التقليل والحد من الانحرافات في إدارة المشاريع وتشغيلها، وتفعيل المتابعة والتقييم لما بعد مرحلة تنفيذ المشروع، بهدف استعادة كلفتها والتقليل من الأعباء التي تتحملها الهيئة في إعادة تأهيل معظم تلك المشاريع، وذلك لعدم قيام السلطات المحلية بواجبها من خلال ما تم تخويلها وما تم منحها في التشريعات القائمة والمتمثلة في قانون السلطة المحلية، مما جعل الهيئة تهدر معظم مواردها في هذا الجانب - تأهيل المشاريع- وبالتالي التأثير المباشر على نسبة التغطية المطلوب مواكبتها سنوياً، بحسب الخطط المرحلية والاستراتيجية للهيئة.

- آلية الهيئة

لقد قامت الهيئة بدراسة أوضاعها وسياساتها المختلفة وآلياتها التنفيذية وكذلك آليات الجهات الأخرى ذات العلاقة بالمياه، والخروج بآلية واضحة المعالم حددت الخطوات الواجب اتخاذها ابتداءً بمرحلة الاعداد والتجهيز والطلب وانتهاءً بمرحلة المتابعة والتقييم لما بعد تنفيذ المشروع، إلى جانب تحديد الأدوار والمسئوليات عند كل مرحلة بين الشركاء الفعليين والمتمثلين في الهيئة (المركز) – الفرع – السلطات المحلية والمجتمعات المحلية.

إلى جانب ذلك استشرفت الهيئة بعدد من الإجراءات المستقبلية المطلوب اتخاذها منذ عام 2013م وهي بإعادة ترتيب أوضاعها الفنية والتنفيذية والتشريعية، بناءً على الاستفادة من تقييم الهيئة مقارنة بالجهات الأخرى ذات العلاقة عبر الباحثين والأكاديميين من ذوي الاختصاص.

ومن ملامح هذه الآلية الاعتماد على استمارة طلب المشروع من خلال مبدأ الاستجابة للطلب، والاحتياج للمشروع مروراً بالدراسات الأولية التفصيلية والعقد الثلاثي الذي يحدد التزامات الأطراف الثلاثة (الهيئة / الفرع – المجتمع المحلي – السلطة المحلية) ومرحلة التنفيذ والاستلام والتسليم وانتهاءً بمرحلة المتابعة والتقييم.

- منهجية الهيئة

قطعت الهيئة شوطاً مميزاً في هذا الجانب من خلال المنهجية الإدارية الحديثة، وذلك بالاستعانة بعدد من الخبراء والاكاديميين وكوادر الهيئة المؤهلين ذوي الخبرة في الجوانب الإدارية، في وضع الهياكل التنظيمية والتوصيف

الوظيفي على مستوى جميع الوحدات التنظيمية للمركزوالفروع، ووصفت الوظائف وحددت الخطة بالأهداف، الى جانب عدد من البرامج الالكترونية المنظمة للعمل في الجوانب الفنية والإدارية، بهدف تسهيل وتبسيط الإجراءات، والحصول على المعلومة بسهولة ويسر ، ومن هذه الأنظمة نظام خدمة الجمهور ، ونظام البصمة، ونظام المصادرالمائية، والنظام المالي، إلى جانب نظام المسح الميداني للمشاريع وتحديث البيانات، وقد رسمت خطة لتوسعة الأنظمة لتشمل جميع اعمال الهيئة الفنية والمالية والإدارية، وتسعى للحصول على التمويلات اللازمة لتنفيذها عبر مشروع. (PMIS)

- تداخل الصلاحيات

يعاني قطاع المياه من تداخل الصلاحيات نظراُ لتعدد المؤسسات والمنظمات الدولية والمحلية العاملة في قطاع المياه والإصحاح البيئي، وبالتالي لا بد من استعادة دور الهيئة التنظيمي لقطاع المياه والإصحاح البيئي في المناطق الريفية، وإدارة التدخلات والمشاريع بما يضمن رفع نسبة التغطية بالخدمات، وتوحيد معايير التدخل، ويحد من ازدواجية التنفيذ. يتم من خلاله تنظيم الاعمال في تنفيذ مشاريع إمدادات المياه وخدمات الإصحاح البيئي في الريف.

- اللامركزية:

سعت الهيئة منذ إعادة إنشائها في عام 2002م، إلى تبني اللامركزية كأسلوب إداري في تنفيذ جميع المهام المكتبية والميدانية، حيث تم إنشاء فروع للهيئة في جميع محافظات الجمهورية ورفدها بما توفر من كوادر إدارية ومالية وفنية، ومنح صلاحيات الإدارة والتخطيط والتنفيذ للفروع المؤهلة، وهدفت إلى أن تكون جميع الفروع كاملة الصلاحيات بحلول عام 2010م.. إلا أنه رافق هذه الإجراءات قصور في عملية التوظيف وتقييم قدرات الفروع، حيث منحت بعض الفروع صلاحيات كاملة في كافة مهام الهيئة، رغم عدم وجود الكوادر الكافية في مختلف المجالات الفنية والمالية والإدارية، وبالتالي ظهرت كثير من جوانب القصور أثناء التنفيذ، أضف إلى ذلك توقف التوظيف منذ عام 2014، ووجود كثير من الكوادر التي بلغت سن التقاعد، والتسيب الإداري الناتج عن الظروف غير الاعتيادية التي تعيشها البلاد جراء الحرب و انقطاع المرتبات.. إلخ وتأثير ذلك على الهيئة وفروعها، كل ذلك يحتم على الهيئة إجراء تقييم شامل لأداء وقدرات الفروع من حيث البناء المؤسسي والكادر الوظيفي، وإعادة منح الصلاحيات على ضوء نتائج التقييم.

- تقاعد كادر الهيئة من ذوي الخبرات الرئيسية:

حوالي 15% من كبار موظفي الهيئة قاربوا على التقاعد، وهو أمر يدعو للقلق، حيث أن كبار الموظفين هم مصدر القيادة والمعرفة، سواءً كانوا فنيين أو اداريين، ومن الصعوبة إيجاد البديل لهم نظراُ لتوقف التوظيف الجديد، كما أن تسرب الكفاءات والخبرات في الهيئة بسبب توقف صرف الرواتب والحوافز الى القطاع الخاص والمنظمات، تشكل عائقاً كبيراً في الحفاظ على الكادر المؤهل، مما أثر سلبياً على أداء الهيئة، ومن الواضح أن عدم اجراء أي تغيير بهذا الشأن هو خيار غير مقبول في ظل هذه المعطيات.

الجوانب البيئية:

- **تلوث المصادر المائية والبيئة المحيطة بالسكان:**

إن الملوثات البيئية الناتجة عن التخلص غير الآمن للمخلفات الآدمية والحيوانية والأنشطة الزراعية والصناعية ومخلفات المرافق الطبية المنتشرة في مساحات وأحواض التغذية، ومصبات مياه الأمطار، وبالقرب من مواقع المصادر المائية؛ تعتبر مصادر تهديد لتلوث المياه وتؤثر على صحة الانسان مما يستدعي من الهيئة بذل نشاطات ميدانية إضافية للعمل على وضع الحلول المناسبة والامنة للتخلص من مصادر التلوث والحفاظ على سلامة ونقاء المياه وهذا يكلف الهيئة تحمل نفقات وتكاليف إضافية. حيث يتطلب الوضع اجراء المسوحات والدراسات البيئية التفصيلية الخاصة بالإصحاح البيئي، ودراسة تقييم الأثر لإقامة مشاريع الإصحاح البيئي، ووضع التعليمات والارشادات اللازمة للسكان حول تلك النتائج وتنفيذ المشاريع المتلازمة للمياه والإصحاح البيئي بحسب الالية الجديدة للهيئة، والسعي الحثيث للحصول على التمويلات اللازمة لتنفيذ مشاريع المياه والإصحاح البيئي في نفس الوقت، درءاً للنتائج السلبية المؤثرة على حياة سكان المناطق الريفية.

كما أن تلوث المياه كيميائياً نتيجة تأثر الأحواض المائية بعمليات السحب، وكذا وجود عناصر كيميائية في بعض الخزانات الجوفية، يؤثر بشكل كبير على مصادر المياه المتاحة لإمدادات مياه الشرب، وهذا يستدعي البحث عن معالجات تتمثل في توفير محطات المعالجة التي تتناسب مع نوع التلوث، بما يضمن وصول مياه صالحة للشرب للمستفيدين.

- **الاصحاح البيئي**

نظراً لانخفاض المناطق الريفية المغطاة بخدمات الإصحاح البيئي، و انتشار ظاهرة التبرز في العراء، وكذا تصريف المخلفات السائلة والصلبة إلى سطح الأرض، وبشكل خاص في المناطق التي تم تغطيتها بمشاريع إمدادات المياه، فقد نتج عن ذلك زيادة كميات المياه العادمة، وحدوث تجمعات وبؤر للتلوث في التجمعات السكانية في المناطق الريفية، في ظل تدني مستوى الوعي المجتمعي بالمخاطر والآثار المترتبة على ذلك.. وهذا يتطلب تدخل الهيئة لإجراء المعالجات اللازمة، والعمل على تغيير نمط التصريف بالمياه العادمة والمخلفات المسببة للتلوث، وذلك من خلال ما ذكر في الفقرة السابقة بضرورة تلازم الدراسات في مجال المياه والإصحاح البيئي، وتنفيذ المشاريع الخاصة بالمياه والإصحاح البيئي بشكل متزامن، وحشد التمويلات اللازمة لتغطية الفجوة الكبيرة بين حجم الاحتياج والمشاريع المنفذة فعلياً، وكذا رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية النظافة العامة والشخصية وتعزيز السلوكيات والممارسات في أوساط المجتمع، ومساهمة المجتمع المحلي الفاعلة في هذا الجانب، من خلال الدور التوعوي الذي تقوم به الهيئة عبر فرق الاستجابة والتوعية التابعة لوحدة طوارئ المياه والإصحاح البيئي، وكذا تدخلات الإصحاح البيئي بقيادة المجتمع CLTS.

- **الوضع الهيدروجيولوجي:**

نتيجة للوضع الجيولوجي والهيدروجيولوجي والطبورغرافي المعقد للجمهورية اليمنية ومحدودية الأحواض المائية وبشكل خاص في المناطق الريفية، وكذا التشتت السكاني وتركز التجمعات الريفية في المرتفعات بعيداً عن الوديان

ومصادر المياه المتاحة، فقد أدى ذلك إلى زيادة حجم الصعوبات التي تواجه الهيئة في توفير مصادر مياه آمنة ومستدامة لتلك التجمعات، وارتفاع تكلفة تنفيذ وتشغيل المشاريع والتعرفة المائية ،نتيجة الحاجة إلى عدة مراحل لضخ المياه لإيصالها للتجمعات السكانية المستهدفة، أضف إلى ذلك الآثار المترتبة على التغييرات المناخية التي أدت بشكل أو بآخر إلى تراجع مستوى التساقط المطري بشكل كبير، ما يؤثر على عملية التغذية واستعاضة المياه المسحوبة من الخزانات الجوفية والأحواض، كما أن ارتفاع معدلات استنزاف المياه الجوفية، والحفر العشوائي لآبار المياه، يؤثر بشكل كبير على الأحواض المائية المتاحة، وبالتالي جفاف كثير من مصادر المياه وتوقف عدد من مشاريع إمدادات المياه القائمة.

لهذا أصبح لزاماً على الهيئة العمل على تكامل السياسات بين عوامل المناخ من جانب والموارد المائية من جانب آخر، وتضمين هذه التأثيرات والمتغيرات المناخية في استراتيجيات وسياسات وبرامج الهيئة كجزء من الحل، والعمل على رفع مستوى الوعي المائي لدى السكان المحليين، واستخدام التقنيات الحديثة في اختيار مواقع مناسبة لإنشاء خزانات حصاد مياه الأمطار والحواجز المائية والسدود بالتنسيق مع الجهات المعنية، للاستفادة القصوى من التساقط المطري والمياه المتدفقة في مجاري السيول، في توفير المياه وتغذية الأحواض الجوفية، ودراسة إمكانية اللجوء إلى تقنيات تحلية مياه البحر، بالتنسيق الوثيق مع كافة الجهات المعنية ذات العلاقة وعلى وجه الخصوص الهيئة العامة للموارد المائية.

نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات:

المكون	نقاط القوة	نقاط الضعف
1- السياسات والتشريعات	- مشروع تعديل قرار انشاء الهيئة يتضمن مكون الإصحاح البيئي ويمنح الهيئة صلاحيات الاشراف المباشر على لجان مستخدمي المياه ومتابعة وتقييم المشاريع بعد التنفيذ. - مشروع اللائحة التنظيمية يتميز بالدقة والوضوح للمهام - آلية تنفيذ المشاريع شملت جميع مراحل تنفيذ المشاريع وحددت الأدوار والمسئوليات بين الشركاء (الهيئة / الفرع – السلطة المحلية – المجتمع المحلي) معمدة من قيادة الهيئة.	- تأخر صدور قرار تعديل انشاء الهيئة. - تأخر اعتماد مشروع اللائحة من الجهات ذات العلاقة
2- البناء التنظيمي للهيئة	- لدى الهيئة فروع في جميع محافظات الجمهورية تتميز معظمها بأن لديها كوادر مؤهلة وأجهزة ووسائل تمكنها من ممارسة كافة أنشطة ومهام (التخطيط والتنفيذ) بشكل لا مركزي، وبعضها يحتاج إلى استكمال البناء التنظيمي لها لاستكمال لامركزية الهيئة بنسبة 100%. - وجود وحدة الطوارئ للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالمياه والاصحاح البيئي. - لدى الهيئة وحدة تنفيذية للمشاريع تتولى تنفيذ التدخلات ذاتياً في اطار القوانين واللوائح النافذة، في المناطق الأكثر صعوبة أو المناطق التي يحجم عنها المقاولين. - وجود منهجية إدارية حديثة وآلية جيدة لتنظيم العمل الإداري. - -احترام القوانين والالتزام بها.	- منح الصلاحيات لبعض فروع الهيئة دون مراعاة قدراتها الفعلية ودون العمل بالمعايير التي وضعت لهذا الغرض، ودون إجراء تقييم فعلي للكادر والإمكانيات المالية ومدى القدرة على التنفيذ وتحقيق النتائج. - تدخل المنظمات في عمل وحدة الطوارئ دون التنسيق المسبق. - عدم اشعار وموافاة مركز الهيئة من بعض الفروع بنتائج تنسيقها المباشر مع المنظمات المانحة.

المكون	نقاط القوة	نقاط الضعف
3- الموارد البشرية	- وجود كادروظيفي مؤهل ومدرب قادرعلى تنفيذ المهام. - توفرقيادات إدارية كفؤة وفعالة وقادرة على تحمل المسئولية. - وضوح رسالة ورؤية الهيئة للموظفين ووجود الخطط وبرامج العمل والأدلة الارشادية لكل إدارة. - توفربيئة العمل المناسبة للأداء. - اكتساب الخبرات التراكمية للاستعداد والتأهب للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الملحة للفئات الأكثرضعفاً والمتأثرين من الأزمات والكوارث.	- عدم استكمال المنظومة التشريعية والقانونية المنظمة لأعمال الهيئة. - عدم تفعيل وتطبيق الوصف الوظيفي. - توقف صرف المرتبات والحو افزوالمز ايا للموظفين بسبب توقف صرف الاعتمادات المالية أدى الى تدني مستوى الانضباط الوظيفي وقصور في تأدية المهام. - ضعف الوعي لدى البعض بواجبات ومسئوليات الوظيفة العامة والحاجة لتدريب وتأهيل الموظفين. - تسرب العديد من كوادرالهيئة وعلى وجه الخصوص الكادرالهندسي نظراً لعدم وجود موازنة حكومية منذ ثمان سنوات لتنفيذ المهام والأنشطة المناطة بالهيئة.
4- الثقافة التنظيمية	- وجود الرغبة الحقيقية لدى الموظفين في تطويرقدراتهم المهنية بالتدريب المستمر - يتميزموظفي الهيئة بالاحترام المتبادل فيما بينهم والعمل بروح الفريق الواحد. - وجود ادلة ارشادية لكل الخدمات التي تقدمها الهيئة للمستفيدين.	- توقف صرف الموازنة الحكومية أثرسلباً على تطويرقدرات الموظفين. - عدم الحصول على تمويلات من الشركاء المانحين لدعم خطة التدريب وإن حدث فبشكل محدود.
5- العمليات	- وجود آلية واضحة لسيرتنفيذ المشاريع (آلية تنفيذ المشاريع) كجزء من المنهجية الإدارية الحديثة للهيئة. - منح صلاحيات واسعة للفروع (اللامركزية) - وجود استراتيجية لمواجهة طوارئ المياه والإصحاح البيئي مبنية على أسس الاستعداد والتأهب والاستجابة لمختلف حالات الطوارئ وفقاً للمعايير العالمية.	- توقف الدعم الحكومي لتنفيذ البرنامج الاستثماري للهيئة.

المكون	نقاط القوة	نقاط الضعف
6- البنية المادية	- توفر المباني والمكاتب ومستلزمات العمل والتدريب في مركز الهيئة وفروعها في غالبية المحافظات لتنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحي. - لدى الهيئة بنية مادية (بناء مؤسسي، كادر مؤهل، مواد لوجستية) تمكنها من الاستجابة لمختلف حالات طوارئ المياه والإصحاح البيئي، وفقاً لمعايير الاستجابة الإنسانية في جميع المناطق.	- عدم توفر مباني/ مقرات لفروع الهيئة في بعض المحافظات (المحويت، حجة، صعدة..). - تعرض مباني/ مقرات الفروع في محافظات (ذمار، البيضاء) للتدمير والنهب بسبب الحرب. - عدم استكمال مباني /مقرات الفروع في محافظة ريمة، حجة، والجوف. - عدم توفر وسائل النقل والباصات لموظفي الهيئة. - عدم توفر المبالغ اللازمة لصيانة المباني والمكاتب والأجهزة.
7- الموارد المالية	- موازنة الهيئة يتم اعدادها شاملة لكافة الاحتياجات كون التخطيط يبدأ من الأسفل الى الأعلى ابتداءً من الفروع والمجالس المحلية الى القيادات العليا. - تحظى الهيئة بثقة المانحين والشركاء الخارجيين بقدرتها على استيعاب التمويلات لتنفيذ المشاريع والأعمال الطارئة.	- توقف البرنامج الاستثماري الحكومي والاعتمادات المالية بسبب الحرب وما نتج عنه من آثار كارثية على مستوى البلد. - توقف التمويلات من المانحين من بداية العام مما أثر سلباً على تنفيذ المشاريع. - عدم توفر نفقات تشغيلية بالحد الأدنى لتسيير اعمال الهيئة.
8- التقنية المستخدمة	- توفر التجهيزات المادية (آلات تصوير وأجهزة الكمبيوتر والطابعات والسيرفر والشبكة الداخلية) - وجود خطة واضحة ورغبة لدى القيادة ودعم وزارة المياه لتطوير وتحديث البرامج والأنظمة وتفعيلها. - وجود قاعدة بيانات لمشاريع المياه والإصحاح البيئي الريفي مبنية على مسوحات ميدانية وبيانات محدثة.	- ضعف الشبكة وعدم صيانتها . - عدم توفر الاعتمادات المالية لتنفيذ خطة التطوير والتحديث للبرامج والانظمة وأعمال الصيانة. - عدم استكمال المراحل المتبقية من تحديث البيانات وصولاً لخارطة المشاريع .
9- المستفيدون	- التعامل الايجابي مع المانحين وتوفير الدراسات والخبرات اللازمة لتنفيذ المشاريع. - التعاون البناء مع الجهات ذات العلاقة.	- المشاكل الاجتماعية التي تعيق تنفيذ المشاريع وادارتها بحسب الخطط المرسومة.

المكون	نقاط القوة	نقاط الضعف
	- تدريب اللجان الاهلية لإدارة المشاريع ومواجهة طوارئ المياه والإصحاح البيئي. - مشاركة المستفيدين في عملية التخطيط واختيار نوعية التدخلات الملائمة والتي تتناسب مع احتياجاتهم. - الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً والمتضررين من آثار الكوارث والأزمات (النازحين، المتضررين من السيول، الوافدين، المهمشين..إلخ) لتقديم التدخلات الطارئة التي تحد من تدهور أوضاعهم الإنسانية وتحافظ على كرامتهم.	- تقوم بعض المنظمات بتنفيذ مشاريع بدون التنسيق مع مركز الهيئة أو فروعها.
10-أداء الخدمات/ الأنشطة	- وجود دليل اجراءات تقديم الخدمة - توفر ادلة ارشادية دقيقة وذات جودة عالية	- يتم قياس الاداء لمؤشرات محددة - معرفة البدائل المتاحة

الفرص والتهديدات:

الفرص	التهديدات
جذب المنح والمساعدات الأجنبية للهيئة.	المناخ السياسي في البلد أدى الى توقف الدعم الحكومي للبرنامج الاستثماري.
اهتمام المانحين بقطاع المياه والإصحاح البيئي بالريف.	تأخر اصدار قرار انشاء الهيئة المعدل و اللائحة التنظيمية.
إيجاد موارد محلية لدعم إقامة مشاريع جديدة، وتأهيل واستكمال المشاريع.	الاعتداءات التخريبية التي تطال مشاريع المياه.
	ارتفاع تكلفة إقامة المشاريع.
	استنزاف المياه الجوفية نتيجة للحفر العشوائي.
	ضعف إدارة المشاريع من قبل السلطة المحلية.

توصيات محضر المتابعة والتقييم للخطة الفرعية للقطاع:

1. إقرار الاستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري بعد التحديث وما تضمنته من مخصصات مالية تقديرية للقطاع حتى عام 2015م
2. المصادقة على وثيقة سياسات القطاع من قبل مجلس الوزراء.
3. تغطية الفجوة التمويلية وفقاً لما ورد في الاستراتيجية الوطنية.
4. العمل لدى وزارة المالية لتوفير ما يمكن من مخصصات لتغطية النفقات التشغيلية اللازمة للهيئة.
5. استكمال توحيد اليات العمل بين الجهات العاملة في القطاع.
6. دعم الهيئة لتحديد المهام المستقبلية لمركز الهيئة في اطار الخطوات التنفيذية للامركزية.
7. تبني أنظمة صرف صحي ملائمة تعمل بشكل جيد في ظل تدني استهلاك الفرد.
8. استخدام نتائج المسح الميداني كأداة هامة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية.
9. التنسيق والتعاون مع الهيئة العامة للموارد المائية لتنفيذ قانون المياه لضبط الحفر العشوائي وحماية حرم مصادر المياه.
10. التأكيد على ضرورة حضور ممثل عن الهيئة العامة في الاجتماعات التنسيقية للجهات العاملة في القطاع.
11. استكمال بناء وتشغيل نظام المعلومات لمراقبة وتقييم القطاع وقاعدة البيانات له.
12. استكمال إنشاء واشهار الموقع الالكتروني للقطاع تحت اشراف الهيئة (ضمن النظام المعلوماتي) مع منح الشركاء إمكانية الدخول اليه.

الأهداف الاستراتيجية للهيئة:

الأهداف الاستراتيجية	الأهداف الفرعية	مؤشر القياس
رفع نسبة التغطية لإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية	رفع نسبة التغطية لإمدادات المياه للسكان في المناطق الريفية بنسبة (6%) لعدد 1,350,000 نسمة على الأقل.	عدد المستفيدين توفر التمويلات
	رفع نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية بنسبة (4.8) % لعدد 1,057,500نسمة على الأقل	عدد المستفيدين توفر التمويلات
التحول للطاقة البديلة لضمان استمرار تقديم خدمات المياه والصرف الصحي وتخفيض تكاليف التشغيل، وتحسين الوضع البيئي	استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في تشغيل المشاريع بنسبة 100% من اجمالي المشاريع العاملة	عدد المشاريع
الحد من تأثيرات حالات الطوارئ (أزمات، كوارث، أوبئة، سيول، صراعات.. إلخ) على السكان المتضررين والأكثر هشاشة	الاستعداد والتأهب لحالات الطوارئ بما يلبي احتياجات (200,000) نسمة	
	الاستجابة لاحتياجات 80% من المتضررين والأكثر هشاشة المتأثرين من حالات الطوارئ	عدد المستفيدين
	تعزيز قدرات 80% من المجتمعات المحلية على مواجهة الأزمات والطوارئ والصمود والتعافي	عدد المتدربين
تطوير التشريعات الناظمة لعمل الهيئة وتفعيل دور الشؤون القانونية	اعتماد التعديلات المقترحة لقرار إنشاء الهيئة واللائحة التنظيمية بنسبة 100% من السلطات المختصة المخولة بذلك	نسبة التنفيذ
	تطوير الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي على مستوى الإدارات الفرعية والاقسام والوظائف مركز وفروع من 70% إلى 100%	نسبة التنفيذ
	انجاز الفصل في القضايا العالقة في المحاكم والنيابات بنسبة لا تقل عن 80%	نسبة القضايا المنجزة
	تفعيل دور الشئون القانونية في الهيئة لتصل إلى100%.	نسبة التقييم
تنمية الموارد المالية للهيئة	رفع نسبة الإيرادات الذاتية إلى 10% من الموازنة الجارية	نسبة زيادة الإيرادات

الأهداف الاستراتيجية	الأهداف الفرعية	مؤشر القياس
	زيادة الدعم الحكومي سنوياً بنسبة 20% من الربط لعام 2014م والبالغ 4 مليار	نسبة الدعم الحكومي
	زيادة دعم المانحين من 3.15 مليون الى 6 مليون دولار	نسبة دعم المانحين
تنمية وتطوير قدرات العاملين في الهيئة	رفع رضا الموظفين بنسبة لا تقل عن 70%	نسبة الرضا
	تدريب عدد (642) موظفاً في (9) برامج تدريبية	عدد المتدربين
	إحلال عدد (30) موظف تخصصي .	عدد الوظائف المنفذة
	رفع نسبة الانضباط الوظيفي الى 85%	نسبة الانضباط الوظيفي
	تنظيم علاقات الموظفين السلوكية من خلال مدونة السلوك الوظيفي	وثيقة مدونة السلوك الوظيفي
	منح شهادات الإبداع والتميز	الموارد البشرية
تحسين نظام المتابعة والتقييم والمراجعة الداخلية	تغطية مراجعة نشاط المركز و الفروع لنسبة لا تقل عن 60%	نسبة التغطية
	رفع نسبة تقييم أنشطة المركز والفروع بنسبة لا تقل عن 60%	نسبة التقييم
	تقييم أنشطة المشاريع المنفذة بنسبة لا تقل عن 20%	نسبة التقييم
	تطوير الية التعامل مع الشكاوى والتحقق منها وتخفيض نسبة الشكاوى الى 10%	نسبة الشكاوى
إيجاد بدائل جديدة للمصادر المائية والاعتماد على مشاريع حصاد مياه الأمطار وتحلية مياه البحر كمصادر مأمونة لإمدادات المياه	زيادة عدد مشاريع حصاد مياه الأمطار كمصادر مأمونة لإمدادات مياه الشرب بنسبة 3% سنوياً	عدد المشاريع
	زيادة عدد مشاريع تحلية مياه البحر كمصادر مأمونة لإمدادات مياه الشرب بنسبة 3% سنوياً	عدد المشاريع
تطوير نظم المعلومات و أتمتتها	ربط نظام المصادر المائية ليشمل فروع الهيئة بنسبة 100%	نسبة التنفيذ
	اقتناء نظام الي لتنظيم المخازن بالمركز	نظام المخازن
	تطوير النظام المالي بنسبة 80%	نسبة التنفيذ

الأهداف الاستراتيجية	الأهداف الفرعية	مؤشر القياس
	اقتناء نظام إدارة معلومات المشاريع (PMIS) وربطه بنظام المصادر المائية مركزوفروع	نسبة التنفيذ
	اقتناء نظام معلومات ادارية للموارد البشرية	نسبة التنفيذ
	تفعيل نظام خدمة الجمهور بنسبة 100%	نسبة التنفيذ
	تطوير وتحديث الموقع الالكتروني للهيئة	نسبة التنفيذ
	تحديث الية اعداد ورفع التقارير	نسبة التنفيذ
	اعداد بطائق للمشاريع المنفذة متضمنه لكافة البيانات لتسهيل عملية اغلاقها لعدد (50) مشروع	عدد المشاريع
	تحسين و تطوير نظام الارشفة اليدوي و الالكتروني للهيئة	نسبة التنفيذ
البناء المؤسسي لمركز الهيئة وفروعها بالمحافظات .	إعادة خارطة التوزيع الوظيفي بما يغطي احتياجات الفروع كماً ونوعاً.	نسبة التنفيذ
	تطوير آلية الاشراف على المشاريع بالشراكة بين المركز والفروع.	نسبة التنفيذ
	اعداد خطة لحماية أصول الهيئة من التهالك وصيانتها وتشغيلها للاستفادة منها لا تقل عن 80%.	نسبة التنفيذ
	تنفيذ الربط الشبكي بين الهيئة والفروع والجهات الحكومية والجهات العاملة في القطاع بنسبة 70%	نسبة التنفيذ
	تغطية احتياجات الهيئة (مركزوفروع) من الأصول بنسبة 70%	نسبة التنفيذ
	دعم خطة بناء قدرات الفروع للانتقال من الفئة (ج) الى الفئة (ب) ومن الفئة (ب) الى الفئة (أ) بحسب تصنيف الفروع بنسبة 46%	نسبة التنفيذ
تشجيع البحوث والدراسات	اعداد بحوث تطويريه في المجال الإداري لعدد 2 بحوث سنوياً	عدد البحوث
	اعداد بحوث تطويرية في المجال الفني لعدد 2 بحوث سنوياً	عدد البحوث
تطوير الشراكة مع الجهات العاملة في قطاع المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية	زيادة التنسيق مع الجهات العاملة في قطاع المياه لعدد لا يقل عن (6) اجتماعات في السنة	عدد الاجتماعات

الأهداف الاستراتيجية	الأهداف الفرعية	مؤشر القياس
تطوير المختبر المركزي وجودة المياه	انشاء حوض لاختبار المضخات وشراء ونش متحرك	نسبة التنفيذ
	زيادة عدد وحدات الاختبار الى 3 وحدات	نسبة التنفيذ
	تجهيز المختبر بطاولات مخبرية (بنشات) بنسبة 100%	نسبة التنفيذ
	تحديث قائمة الجودة لمكونات المشاريع.	نسبة التنفيذ
	رفع نسبة فحوصات نوعية المياه وفقاً للمواصفات المعيارية لمياه الشرب بنسبة 100%.	نسبة التنفيذ
	تنفيذ برامج توعوية وتدريب فرق عمل التوعية حول القضايا المتعلقة بالمياه والنظافة العامة ومكافحة الأوبئة لعدد (4) برامج.	عدد البرامج
	شراء أجهزة فحص منظومة الطاقة الشمسية عدد (4) أجهزة	عدد الأجهزة

***رفع نسبة التغطية بمقدار 1٪ تمثل توفير مياه آمنة لعدد** (225,000) **مستفيد تقريباً، وهذا يتطلب الحصول على تمويلات تقدر بـ** (18,000,000) **دولار سنوياً على الأقل للمشاريع الجديدة.**

بطاقة الأداء المتوازن

الهدف	مؤشر الأداء	القيمة المرجعية لخاخر نتيجلة	سنوات التنفيذ 1444	1445	1446	1447	مسئولية التنفيذ والقياس
الهدف الاستراتيجي: رفع نسبة التغطية لمشاريع المياه والصرف الصحي.							
الأهداف الفرعية:							
رفع نسبة التغطية بنسبة 1% - 1.5% سنوياً لمشاريع المياه	نسبة التنفيذ	% .31.2	32.70%	34.20%	35.70%	37.20%	المركزوفروع الهيئة
رفع نسبة التغطية بنسبة 1.2% سنوياً لمشاريع الصرف الصحي	نسبة التنفيذ	28.50%	29.70%	30.90%	32.10%	33.30%	المركزوفروع الهيئة
الهدف الاستراتيجي : التحول للطاقة البديلة لضمان استمرار تقديرم خدمات المياه والصرف الصحي وتخفيض تكاليف التشغيل وتحسين الوضع البيئي							
استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في تشغيل المشاريع بنسبة 100% من اجمالي المشاريع العاملة	نسبة التنفيذ	29.50%	50%	65%	75%	100%	المشاريع (مركز وفروع)
الهدف الاستراتيجي: تطوير التشريعات المنظمة لعمل الهيئة							
الأهداف الفرعية:							

العمل على اعتماد قرار الانشاء المعدل واللائحة التنظيمية بنسبة 100%	نسبة التنفيذ	60%	70%	100%			قيادة الهيئة
تطوير الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي على مستوى الإدارات الفرعية والاقسام والوظائف مركزوفروع من70% الى 100%	نسبة التنفيذ	70%	70%	90%	100%		الموارد البشرية
انجاز الفصل في القضايا العالقة في المحاكم والنيابات بنسبة لا تقل عن 80%	نسبة التنفيذ	10%	20%	40%	60%	80%	الشئون القانونية
تفعيل دور الشئون القانونية في مركز الهيئة والفروع	نسبة التنفيذ	49%	59%	69%	89%	100%	الشئون القانونية
الهدف الاستراتيجي : تنمية الموارد المالية للهيئة .							
الأهداف الفرعية :							
رفع نسبة الإيرادات الذاتية الى 10% من الموازنة الجارية	نسبة التنفيذ	5%	6%	7%	8%	10%	الشئون المالية (مركزوفروع)

زيادة الدعم الحكومي بنسبة 10% من الربط لعام 2014م والبالغ 4 مليار، بما يغطي 25% من إجمالي الموازنة المطلوبة بمبلغ (27 مليون دولار) سنوياً على أن يتم تغطية بقية المبلغ من جانب المانحين	نسبة التنفيذ	4ملياريال	2%	4%	7%	10%	الشئون المالية (مركزوفروع)
زيادة دعم المانحين من 1.05 مليون الى 20 مليون دولار	نسبة التنفيذ	$مليون 1.05	40%	60%	80%	100%	قيادة الهيئة والتعاون الثنائي
الهدف الاستراتيجي : تنمية وتطوير قدرات العاملين في الهيئة .							
الأهداف الفرعية :							
نسبة رضا الموظف لا تقل عن 70%	نسبة التنفيذ	10%	30%	50%	70%	80%	الموارد البشرية
تدريب عدد (642) موظف في (9) برامج تدريبية	عدد برامج تدريبية		2	2	2	3	الموارد البشرية (التدريب والتأهيل)
إحلال عدد (30) موظف تخصصي .	العدد	0	0	10	10	10	الموارد البشرية
رفع نسبة الانضباط الوظيفي الى 85%	نسبة التنفيذ	42%	60%	75%	80%	85%	الموارد البشرية
اعداد مدونة السلوك الوظيفي بنسبة 100%	نسبة التنفيذ	0	50%	100%			الموارد البشرية

منح شهادات للتميزوالابداع لعدد (72) شهادة	العدد	0	18	18	18	18	الموارد البشرية
الهدف الاستراتيجي : تحسين نظام المتابعة والتقييم والمراجعة الداخلية .							
الأهداف الفرعية :							
تغطية مراجعة نشاط المركزو الفروع لنسبة لا تقل عن 60% .	نسبة التنفيذ	48%	58%	68%	78%	85%	المراجعة الداخلية (مدراء الفروع)
رفع نسبة تقييم أنشطة المركز والفروع بنسبة لا تقل عن 60% .	نسبة التنفيذ	49%	59%	69%	79%	85%	المتابعة والتقييم
تقييم أنشطة المشاريع المنفذة بنسبة لا تقل عن 25%	نسبة التنفيذ	5%	10%	15%	20%	25%	المتابعة والتقييم
تطويرالية التعامل مع الشكاوي والتحقق منها وتخفيض نسبة الشكاوي الى 10%	نسبة التنفيذ	90%	80%	70%	40%	10%	خدمة الجمهور
الهدف الاستراتيجي :إيجاد بدائل جديدة للمصادر المائية والاعتماد على مشاريع حصاد مياه الأمطار وتحلية مياه البحر كمصادر مأمونة لإمدادات المياه							
الأهداف الفرعية :							
ادخال مشاريع حصاد مياه الأمطاركمصادرمأمونة	نسبة التنفيذ	10%	13%	16%	19%	21%	المشاريع (مركز وفروع)

لإمدادات مياه الشرب بنسبة 3% سنوياً							
إدخال مشاريع تحلية مياه البحر كمصادر مأمونة لإمدادات مياه الشرب بنسبة 3% سنوياً	نسبة التنفيذ	0%	3%	6%	9%	12%	
الهدف الاستراتيجي : تطوير نظم المعلومات وأتمتتها							
الأهداف الفرعية :							
ربط نظام المصادر المائية ليشمل فروع الهيئة بنسبة 100%	نسبة التنفيذ	0%	70%	100%			التخطيط والمعلومات
اقتناء نظام آلي لتنظيم المخازن بالمركز	نسبة التنفيذ		50%	100%			التخطيط والمعلومات
تطوير النظام المالي بنسبة 80%	نسبة التنفيذ	20%	30%	50%	70%	100%	التخطيط والمعلومات
اقتناء نظام إدارة معلومات المشاريع (PMIS) وربطه بنظام المصادر المائية مركز وفروع .	نسبة التنفيذ		30%	60%	80%	100%	التخطيط والمعلومات
اقتناء نظام معلومات ادارية للموارد البشرية	نسبة التنفيذ	0%	30%	60%	80%	100%	التخطيط والمعلومات

تفعيل نظام خدمة الجمهور بنسبة 100%	نسبة التنفيذ	30%	40%	60%	80%	100%	التخطيط والمعلومات
تطوير وتحديث الموقع الالكتروني للهيئة	نسبة التنفيذ	0%	30%	60%	80%	100%	التخطيط والمعلومات
تحديث آلية اعداد ورفع التقارير	نسبة التنفيذ	50%	70%	100%			التخطيط والمعلومات
اعداد بطائق للمشاريع المنفذة متضمنه لكافة البيانات لتسهيل عملية اغلاقها لعدد (50) مشروع	العدد	0	10	10	15	15	الشئون المالية ، المشاريع
تحسين وتطوير نظام الارشفة اليدوي و الالكتروني للهيئة .	نسبة التنفيذ	50%	65%	75%	85%	100%	الشئون المالية
الهدف الاستراتيجي : البناء المؤسسي لمركز الهيئة وفروعها بالمحافظات .							
الأهداف الفرعية :							
إعادة خارطة التوزيع الوظيفي بما يغطي احتياجات الفروع كماً ونوعاً .	نسبة التنفيذ	0	30%	60%	80%	100%	الموارد البشرية
تطوير نظام الاشراف على المشاريع بالشراكة بين المركز والفروع .	نسبة التنفيذ	50%	60%	70%	80%	100%	المشاريع

اعداد خطة لحماية أصول الهيئة من التهالك وصيانتها وتشغيلها للاستفادة منها لا تقل عن 80%.	نسبة التنفيذ		30%	60%	80%	100%	الشئون المالية
تنفيذ الربط الشبكي بين الهيئة والفروع والجهات الحكومية بنسبة لا تقل عن 70%	نسبة التنفيذ	10%	20%	30%	50%	70%	التخطيط والمعلومات
تغطية احتياجات الهيئة من الأصول لتصل إلى 70%	نسبة التنفيذ	30%	40%	50%	60%	70%	الشئون المالية
دعم خطة بناء قدرات الفروع للانتقال من الفئة (ج) الى الفئة (ب) ومن الفئة (ب) الى الفئة (أ) بحسب تصنيف الفروع بنسبة 46%	نسبة التنفيذ	54%	64%	74%	84%	100%	شئون الفروع، الشؤون المالية، الموارد البشرية
الهدف الاستراتيجي : تشجيع البحوث والدراسات .							
الأهداف الفرعية :							
اعداد بحوث تطويريه في المجال الإداري لعدد 2 بحوث سنوياً	العدد	0	2	2	2	2	الموارد البشرية
اعداد بحوث تطويرية في المجال الفني لعدد 2 بحوث سنوياً	العدد	0	2	2	2	2	المشاريع ، المختبرات والبحوث، الإصحاح البيئي

الهدف الاستراتيجي : تطوير الشراكة مع الجهات العاملة في قطاع المياه والصرف الصحي بالمناطق الريفية							
زيادة التنسيق مع الجهات العاملة في قطاع المياه لعدد لا يقل عن (6) اجتماع في السنة .	عدد الاجتماعات	0	6	6	6	6	التخطيط ، التعاون الثنائي، العلاقات والإعلام
الهدف الاستراتيجي : تطوير المختبر المركزي وجودة المياه .							
الأهداف الفرعية :							
انشاء حوض لاختبار المضخات وشراء ونش متحرك .	نسبة التنفيذ	80%	20%				المختبرات والجودة
زيادة عدد وحدات الاختبار الى 3 وحدات	العدد	1		1	1		المختبرات والجودة
تجهيز المختبر بطاولات مخبرية (بنشات) بنسبة 100%	نسبة التنفيذ	0	50%	100%			المختبرات والجودة
تحديث قائمة الجودة لمكونات المشاريع بنسبة 20% .	نسبة التنفيذ	80%		100%			المختبرات والجودة
رفع نسبة فحوصات نوعية المياه وفقاً للمواصفات المعيارية لمياه الشرب 100% للمشاريع الجديدة .	نسبة التنفيذ		100%	100%	100%	100%	المختبرات والجودة

تنفيذ برامج توعوية وتدريب فرق عمل التوعية حول القضايا المتعلقة بالمياه والنظافة العامة ومكافحة الأوبئة لعدد (4) برامج .	عدد البرامج	0	1	1	1	1	المختبرات والجودة
شراء أجهزة فحص منظومة الطاقة الشمسية عدد (4) أجهزة	عدد الاجهزة	0		1	1	2	المختبرات والجودة

المخاطر:

م	المخاطر	الاحتمال ٪100	التأثير ٪100	المتوسط	درجة الخطورة
1	قلة الدعم المالي الكافي	٪70	٪80	٪75	1
2	عدم اعتماد الإطار القانوني المناسب	٪50	٪60	٪55	3
3	التعاون غير الكافي من الجهات العاملة في القطاع	٪40	٪60	٪50	4
4	ضعف في الهياكل التنظيمية الموجودة	٪40	٪30	٪35	5
5	تسرب كوادر الهيئة	٪60	٪60	٪60	2
6	ضعف الية اعداد التقارير	٪50	٪50	٪50	4
7	نقص القدرات الفنية	٪50	٪50	٪50	4

المخاطر	طرق المعالجة للتخفيف من المخاطر	المسئوليات
قلة الدعم المالي الكافي	- جذب أموال من جهات مانحة (صناديق منظمات) - تشجيع المبادرات المجتمعية - جذب التبرعات من فاعلي الخيروالقطاع الخاص - اعتماد موازنة من وزارة المالية .	- الهيئة - وزارة المياه والبيئة - السلطة المحلية - المجلس الأعلى للشئون الإنسانية - وزارة المالية
عدم اعتماد الاطار القانوني المناسب	- تطوير أنظمة داخلية مناسبة قانوناً . - عمل لوائح داخلية	- وزارة المياه والبيئة - الهيئة
التعاون غير الكافي من الجهات العاملة في القطاع	- وضع مصفوفة توضح الأدواروالمسئوليات والصلاحيات	- وزارة المياه والبيئة - الجهات العاملة في القطاع - الهيئة

	- تشكيل لجان تنسيقية بين الجهات ذات العلاقة .	
ضعف في الهياكل الموجودة	- تطوير الوصف الوظيفي لجميع المسميات الوظيفية	- الشئون القانونية - الموارد البشرية
تسرب كوادر الهيئة	- البحث عن تمويلات لتغطية النفقات الضرورية لتنفيذ المهام - صرف حو افز للكوادر المؤهلة لضمان استمرارهم في العمل - تدريب الكادر العامل	- الهيئة - الفروع - الشئون المالية - الموارد البشرية - وزارة المالية
نقص القدرات الفنية	- برامج بناء القدرات للكوادر - برامج تبادل الخبرات	- الهيئة - الفروع - الموارد البشرية
عدم اعتماد تكاليف اعداد الدراسات الفنية والاجتماعية	- البحث عن تمويل مناسب - تنفيذ المهام والمسئوليات بين الأطراف ذات العلاقة حسب آلية الهيئة.	- الهيئة - السلطة المحلية - وزارة المالية

الأولويات:

م	الأولويات	النتائج المتوقعة
1	التركيز على إقامة مشاريع جديدة وبشكل خاص في المناطق المتضررة والأكثر احتياجاً	زيادة نسبة التغطية
2	وضع المعالجات اللازمة لتشغيل المشاريع المتعثرة/المتوقفة	زيادة نسبه التغطية
3	التوسع في استخدام الطاقة البديلة لتشغيل المشاريع	تخفيض سعر الوحدة المائية، وتشغيل المشاريع
4	حماية مصادر المياه من التلوث	مصادر مياه آمنة محمية من التلوث والأوبئة
5	توسيع شبكات المياه لتشمل التجمعات السكانية المتجاورة والمتجانسة	زيادة نسبة التغطية
6	الاشراف المباشر على إدارة وتشغيل المشاريع القائمة وتحديد التعرفة المائية المناسبة بحسب وضع المشروع.	دعم مرحلة الاستمرارية للمشاريع وتقليل الكلفة المالية لمشاريع إعادة التأهيل
7	ادخال مكون الصرف الصحي ضمن المشاريع العاملة والمخطط تنفيذها	زيادة نسبة الاسر المستفيدة من نظام الصرف الصحي
8	التركيز على تنويع مصادر مياه الشرب	زيادة نسبة المصادر البديلة من المياه، والتقليل من استنزاف المياه الجوفية
9	تطوير اساليب الأداء المالي والإداري	تحسن الأداء المالي والإداري
10	تطوير وتحديث الأنظمة الالكترونية واستكمال برنامج تحديث بيانات مشاريع المياه والصرف الصحي وخارطة المشاريع.	تحسين الأداء والحصول على المعلومات بأقل وقت وبدقة عالية
11	تطوير الوعي المجتمعي بما يسهم في ديمومة واستمرارية المشاريع	زيادة عدد المشاريع التي تم توعية المجتمع فيها، والتقليل من عدد المشاريع المتعثرة
12	تقوية الشراكة مع كافة الجهات العاملة في القطاع الفرعي والمانحين وأصحاب المصلحة	

المتابعة والتقييم:

ستقوم لجنة مختصة بمتابعة وتقييم تنفيذ الخطة الاستراتيجية وخطط العمل السنوية وتعيين عضو اتصال في كل محافظة لتسهيل عملية التقييم وفق المحاور التالية:

- تقييم التوجهات العامة.
- تقييم مستوى تنفيذ الأنشطة وخطط العمل.
- تقييم المؤشرات المالية.
- مستوى جذب المانحين لتغطية الفجوة المالية.

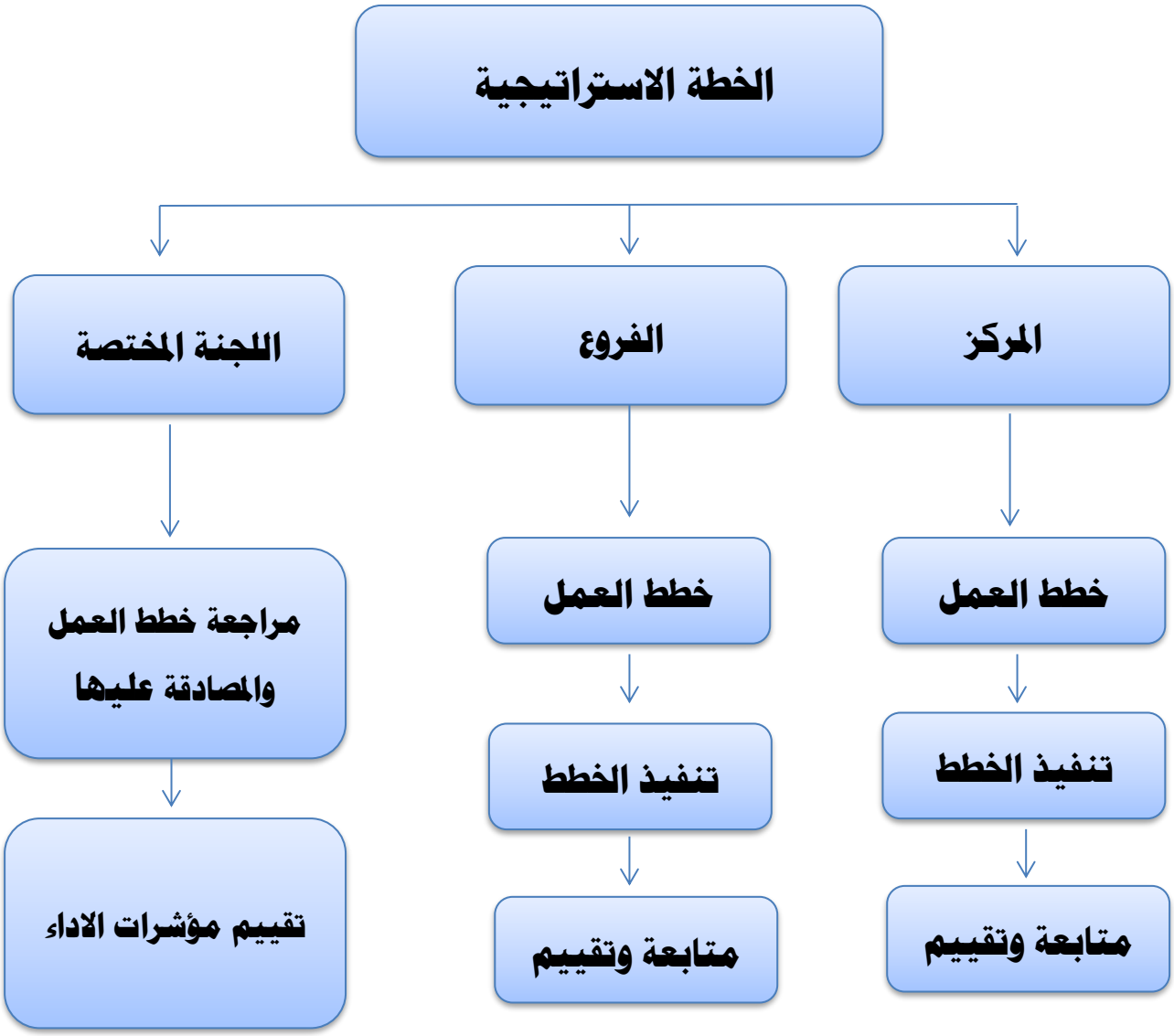

ختاماً:

تؤكد قيادة الهيئة سعيها الحثيث لإعادة دور الهيئة الريادي كجهة ناظمة ومسؤولة عن قطاع المياه والإصحاح البيئي في المناطق الريفية، لما لذلك من أهمية قصوى في توجيه التمويلات نحو تحقيق رؤيتها الاستراتيجية، ويساهم في رفع نسبة التغطية لإمدادات المياه وخدمات الإصحاح البيئي، لضمان إيصال الخدمة إلى كافة مناطق الجمهورية، بشكل يلبي احتياجات السكان وطلباتهم بشكل عادل.

سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد إنه ولي ذلك والقادر عليه..

والله الموفق،،